الأمم المتحدة

A/59/PV.25

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٢٥**

الاثنين، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البندان ١١ و ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/59/2)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد ساردينبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ السفير إيمير جونز باري، ممثل المملكة المتحدة ورئيس مجلس الأمن عن شهر تشرين الأول/أكتوبر، على عرضه هذا التقرير أمام الجمعية العامة وهو يشمل الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأشكر السفير موتوك ووفد رومانيا على صياغة هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك أود أن أعرب أيضا عن تقديري للأمانة العامة على الدعم الذي قدّمته في إعداد الوثيقة.

إن الممارسة المتعلقة بتقديم مجلس الأمن تقرير سنوي للجمعية العامة، بموجب المواد ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، تنبع من أن الدول الأعضاء أناطت بالمجلس الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وهو يتصرف بالنيابة عنها في هذا الصدد. إن ممارسة تقديم التقارير تعزز المساءلة، كما أنها تتيح لأكبر عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مناقشة وتقييم إنجازات المجلس وأوجه إخفاقه وعيوبه وأساليب عمله.

وكما يُظهر التقرير الحالي فإن جدول أعمال المجلس بات أكثر تعقيدا، ويتجاوز كثيرا الأوضاع التقليدية للصراعات بين الدول أو حتى الصراعات المحلية التي من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين. وذلك الاتجاه، الذي ظهر خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، بدا أكثر وضوحا اليوم. ويعالج مجلس الأمن حاليا مجموعة متنوعة من القضايا من قبيل بناء السلام فيما بعد الصراعات، والإصلاح الاقتصادي، وتعزيز العدالة وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية، والأنشطة المتصلة بنزع السلاح، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، ومنع الصراعات، ومكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووقوعها في أيدي الأطراف الفاعلة من غير الدول، ضمن أمور أخرى.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-54382 (A)

0454382

واليوم يتكون جدول الأعمال النشط للمجلس مما يزيد على ٧٠ بندا. وبعض هذه البنود جديد، بينما ما انفك البعض الآخر مدرجا في جدول أعمال المجلس لعقود. وصعوبة ضمان السلام والاستقرار تذكرنا بقسوة بالقيود المتأصِّلة حاليا في عمل المجلس وهيكله.

إن طبيعة وحجم هذه القضايا المعروضة على المجلس تجعله يعدّل، أو حتى ينقّح، إجراءاته وأساليب ووسائل عمله. يعقد المجلس جلسات كل يوم، وفي بعض الأحيان في آن واحد مثلما حدث هذا صباح، ومع ذلك يبدو أن برنامج عمل المجلس الشهري لا يسمح له بمناقشة كل المواضيع قيد النظر مع إيلاء الوقت اللازم والتحليل المتعمق الذي تقتضيه تلك المواضيع.

وتحدث هذه التطورات في ظل خلفية نعتقد أنها اتجاه مقلق نحو تطبيق مجموعة أحكام إنفاذ صريحة بموجب الفصل السابع، لا بالنسبة للتهديدات القائمة للسلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا بالنسبة للتهديدات المحتملة. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي زيادة الإشارة إلى الفصل السابع بشكل غير دقيق إلى جعله مفهوما فضفاضا يُطبق على قضايا لا ترتبط بشكل مباشر بالأمن، وقد تؤدي أحيانا إلى أوضاع من المحتمل أن تدفع مجلس الأمن إلى التدخل في الصلاحيات القانونية والسياسية للدول، مثل إبرام المعاهدات. وذلك، في رأينا، لا يشكل أفضل استخدام حصيف لأحكام وُضعت أساسا لكي نلجأ إليها كملاذ أخير، وينبغي أن ينبع تطبيقها من تقييم شامل على أساس معايير سليمة وتقييم سياسي سليم.

لا ينبغي للمجلس أن يسمح بتسرّب الغموض إلى قراراته ومقرراته؛ أو أن يسمح ضمنا باللجوء المفرط إلى أحكام الفصل السابع، مما قد يؤثر بشكل سلبي في الجهود المتعددة الأطراف التي تهدف إلى تشجيع العمل الجماعي مع التركيز على التعاون. ومن الجلي حقا أن التعاون نهج مشروع من الممكن أن يحقق فعالية أكبر، حتى في القضايا الحاسمة.

إن البرازيل بوصفها عضوا غير دائم في المجلس حاليا، واجهت مباشرة مسائل ناجمة عن جدول الأعمال الحالي المليء بالتحديات، وهي تشارك بنشاط في إيجاد حلول دقيقة ومحددة. ويبدو من الجلي أنه ينبغي في كثير من الصراعات المعاصرة أن تواكب العمل على إعادة السلم والأمن تدابير لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد وجّهت مثل هذه الاعتبارات النهج البرازيلي بالنسبة للكثير من القضايا المتعلقة بالصراعات التي ينظر فيها المجلس.

على سبيل المثال، فيما يتعلق بهايتي – التي أعيد للأسف إدراجها في جدول أعمال المجلس بعد أقل من عقد من تدخل سابق للمجلس – أيدت البرازيل فكرة إشراك المجتمع الدولي مع سلطات بورت – أو – برينس في إعداد استراتيجية إنمائية طويلة الأجل تهدف إلى تحقيق الاستقرار طويل الأجل ومكافحة الفقر، مما ييسّر تحقيق السلم والديمقراطية في ذلك البلد.

وفي حالة غينيا – بيساو انضممنا إلى مبادرة تشرك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المالية الدولية التي تسعى للعمل مع الحكومة الانتقالية في تهيئة الظروف التي تحقق النمو والرفاه الوطنيين. وتشكّل المبادرة جهدا في سبيل منع تدني الصراع الاقتصادي والاجتماعي إلى صراع آخر ذي أبعاد كبيرة في غرب أفريقيا.

وهناك مثال ثالث هو تيمور – ليشتي، حيث سعينا لحث مجلس الأمن على مواصلة توفير الدعم الذي تحتاج إليه هذه الدولة الجديدة لتوطيد المؤسسات اللازمة لضمان الاستقرار والرفاه في المستقبل. وذلك من شأنه أن يساعد

على ضمان ألا تضيع هباء جهود المجتمع الدولي واستثماره في السلام والأمن في ذلك البلد.

ولا يقتضي دعم مثل هذه الأعمال المتعددة التخصصات – وهي في كثير من الأحيان أعمال مبتكرة أيضا – اهتماما متزايدا من المجلس فحسب، بل يقتضي أيضا تفاعلا مستمرا وسلسا من جانب المجلس مع الأجهزة الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ومشاركة أكبر من جانب الدول الأعضاء. وترى البرازيل أن كلا من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يسهم في إعداد تقييم مناسب وفي التوصل إلى رد فعال للتحديات المتعددة التخصصات التي يواجهها مجلس الأمن حاليا. ولست بحاجة إلى التأكيد على أن ميثاق الأمم المتحدة ينص بالفعل وبوضوح على مثل هذه الشراكات المؤسسية، كما ورد في الفقرة ١ من المادة ١٢، فيما يتعلق بالجمعية العامة، وفي المادة ٦٥، فيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرحب أيضا بعقد اجتماعات منتظمة بين رؤساء الهيئات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة.

إن ممارسة عقد مناقشات مفتوحة وجلسات عامة بشكل متواتر أمر مفيد للغاية، لأنه يتيح للمجلس أن يكرّس اهتمامه بسلسلة واسعة من الآراء بشأن القضايا المطروحة عليه، ويعزز بالفعل من نوعية مداولات المجلس. وعلاوة على ذلك فإن الإحاطات الإعلامية التي تقدمها رئاسة المجلس بشأن الاجتماعات التي تعقد مع البلدان المساهمة بقوات، بالإضافة إلى أنها تحقق الشفافية والمساءلة، تُضفي تركيزا أكبر على هذه المداولات.

وفي سياق عملية الإصلاح ينبغي أن ننظر في كافة الإمكانيات على أكمل وجه لتوفير قدرة أكبر لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها في مواجهتها للتحديات المعاصرة.

من المتوقع أن تكون الدورة الحالية للجمعية العامة حاسمة في اتخاذ قرارات فيما يتعلق بإصلاح المنظمة لتهيئتها بشكل أفضل لمواجهة التهديدات والتحديات المتزايدة التي يتميز بها الواقع الدولي المعاصر. وفي هذا الصدد فإن إصلاح مجلس الأمن مهمة لا ينبغي إرجاؤها أكثر من ذلك. ومنذ عدة سنوات ما زال يراوغنا التوصل إلى قرار بهذا الشأن، حيث لم يتم إحراز تقدم كاف في إطار النظر فيه من قبل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وعلى أساس المفهوم المتقاسم بضرورة إدخال إصلاحات رئيسية على تشكيل مجلس الأمن، انضمت حكومة بلادي مؤخرا إلى ألمانيا والهند واليابان في الإعراب عن التأييد المشترك لإصلاح يلبي توقعات أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة. وسنعمل مع الدول الأعضاء الأخرى التي تشاطرنا الرأي من أجل تحقيق إصلاح ذي معنى داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتصل بتشكيل مجلس الأمن. إننا مقتنعون بضرورة أن تحظى أفريقيا بتمثيل على مستوى العضوية الدائمة في مجلس الأمن، ونرحب بتقديم بلدان من تلك المنطقة ترشيحاتها لمقاعد دائمة في المجلس.

إن مسألة إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما ضرورة أن يصبح مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشرعية وفعالية، قد نالت فعلا أهمية وإلحاحية لم يسبق لهما مثيل من لدن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذه الدورة أعرب ١٤٨ ممثلا مما مجموعه ١٩٠ ممثلا أدلوا ببياناتهم، في المناقشة العامة، عن آرائهم بشأن هذه القضايا. وفي ذلك الصدد تود حكومة بلادي أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق تقديرها لكل الذين أبدوا – في تلك المناسبة وفي جلسة اليوم – تأييد بلادهم لحصول البرازيل على عضوية دائمة في مجلس أمن موسع.

انطلاقا من الوعي بضرورة مواكبة الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية للواقع الدولي المعاصر أنشأ الأمين العام الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وستتاح قبل نهاية هذا العام توصيات هذا الفريق والاستنتاجات التي سيخلص إليها. وفي الأسبوع الماضي، خلال المناقشة التي دارت حول تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/59/1)، أتيحت لي الفرصة لكي أعرب عن التوقعات العامة لحكومتي فيما يتعلق بعمل الفريق. وفي تلك المناسبة أكّدت على أهمية عدم النظر، المتعمق في التهديدات والتحديات التي تواجه المنظمة من منظور القسر واستخدام القوة؛ وأهمية تقديم التوصيات التي لا تهدف إلى تعزيز مجلس الأمن فحسب، بل أيضا الهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة؛ وتجنب توسيع نطاق عمل مجلس الأمن بما يتعارض مع ولايات الهيئات الرئيسية الأخرى. وأكّدت أيضا على ضرورة عدم إساءة فهم النشاط المتزايد لمجلس الأمن في السنوات الأخيرة على أنه دليل على حسن سير أعمال تلك الهيئة. إذ أن مثل هذا النشاط هو بالأحرى دليل على الدعامات المتزايدة الهشاشة التي يرتكز عليها السلم والأمن الدوليان. أخيرا، أؤكد على ضرورة الاستجابة لنداء المجتمع الدولي بشأن اللجوء بدرجة أكبر إلى التعددية.

وأود الآن أن أضيف بعض الملاحظات التي تخص على وجه التحديد إصلاح مجلس الأمن. أولا، من الضروري أن نأخذ في الحسبان بشكل مناسب توقعات الدول الأعضاء. من المهم بالتأكيد أن أكثر من نصف الدول الأعضاء الـ ١٤٨، التي أشارت إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن خلال المناقشة العامة، أعربت بصراحة عن رأيها بضرورة توسيع عضوية المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. ثانيا، وهذا لا يقل أهمية، هناك خمس دول فحسب أعربت عن تفضيلها لإجراء توسيع جزئي أكثر تحديدا في عضوية المجلس.

ثالثا، جميع الدول الأعضاء تقريبا التي دافعت عن توسيع فئتي العضوية ارتأت أن تكون هناك مقاعد دائمة جديدة للبلدان النامية، والبعض منها، بما في ذلك بلدي، ذُكر بشكل محدد، كما أشرت من قبل.

إن آراء البرازيل بشأن إصلاح مجلس الأمن يتشاطرها اليوم الكثيرون، وهي ليست مفاجأة لأحد. ينبغي أن يُعزز مجلس الأمن وأن يكون أكثر تمثيلا وشرعية. ولا يمكن أن يبقى تشكيل المجلس، ولا سيما فيما يتعلق بعضويته الدائمة، دون تغيير. كما لا يمكن أن يتجاهل إصلاح المجلس ظهور البلدان النامية على الساحة الدولية والتي أصبحت أطرافا فاعلة هامة، إقليميا وعالميا، وغالبا ما تقوم بدور حاسم في تعزيز التسوية السلمية للنزاعات.

ويجب أن نُضمّن في عضوية المجلس، على أساس دائم، بلدانا قادرة وعازمة على الاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. باختصار، إن التمثيل الأفضل يعطي شرعية أكبر، وتزيد الشرعية الأكبر فعالية وكفاءة عمل المجلس.

على أساس هذه الاعتبارات، تعرب البرازيل عن استعدادها للعمل، من خلال العملية الحكومية الدولية ومع شركائنا وبقية الأعضاء في المنظمة، في إطار سعينا المشترك لجعل المنظمة تعكس بشكل أفضل تطلعات دولها الأعضاء إلى عالم مسالم وعادل بشكل متزايد. وهذه مهمة ملحّة بالنسبة لنا الآن ويجب إنجازها.

السيد ريكييخو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): هذه ثالث مرة نشاهد فيها التقرير السنوي يتضمن موجزا تحليليا قصيرا، وبالرغم من عدم كفايته فإنه يمثل خطوة إلى الأمام نحو الهدف المتمثل في الحصول على تقارير موضوعية حول عمل مجلس الأمن.

ومع عدم تجاهلنا لأهمية التقرير الحالي بوصفه جزءا من الذاكرة المؤسسية للمجلس، ما زلنا نأمل أن نتلقى تقريرا بمحتوى تحليلي أكبر يعرض الخلفية السياسية والقانونية على الأقل بالنسبة لأهم القرارات التي يتخذها المجلس.

ونعتقد أنه ينبغي أن يتضمن هذا التقرير ليس ما أُنجز فحسب، بل أيضا ما لم يتم إنجازه والأسباب التي أدت إلى ذلك، ولا سيما في الحالات التي لم يتمكن فيها المجلس من العمل أو عندما كان يفتقر إلى الوحدة بشكل واضح. كما ينبغي توفير مزيد من التفاصيل التحليلية حول انقسام التصويت، ولا سيما في الحالات التي يسجّل فيها أحد الأعضاء الدائمين في المجلس تصويتا سلبيا. على سبيل المثال، في الفترة قيد البحث استُخدم حق النقض في أربع مناسبات؛ في ثلاث منها صوتت الولايات المتحدة ضد مشاريع قرارات تتعلق بقضية فلسطين.

وطالما لم ينجح المجلس في تغيير ممارساته الحالية فإن تقريره السنوي ينبغي أن يحتوي على معلومات مفصّلة بشأن المناقشات التي تدور في جلسات مغلقة، بما في ذلك الآراء المختلفة لأعضاء المجلس بشأن قضايا محددة.

وبالنظر إلى القيود التي ما زال يتصف بها التقرير السنوي، فإن الوسائل الهزيلة المتاحة الآن للحصول على قدر ضئيل من المعلومات فيما يتعلق بالجلسات المغلقة وفي الإحاطات الإعلامية غير الرسمية التي تنظمها الرئاسة المناوبة للمجلس والتي تتفاوت درجة نوعيتها واتساقها، كما تتمثل في التقييمات الشهرية التالية التي تقدمها الرئاسة.

ولا تتلقى الجمعية العامة حتى الآن التقارير الخاصة التي ينبغي أن يقدمها المجلس، بمقتضى الميثاق، عند الضرورة. وما برحنا نشهد أيضا أن المجلس يقوم تارة باتخاذ إجراءات، وتارة أخرى لا يتخذ أي إجراء، وكلها مسائل كانت جديرة بإعداد تقرير خاص بشأنها يقدم إلى الجمعية، الأمر الذي كان من شأنه أن يسهم في تعزيز التفاعل النشط بين هاتين الهيئتين، وهو ما نتطلع إليه جميعا. وكان بإمكان الجمعية حينئذ أن تصيغ توصيات مفيدة بشأن عمل المجلس.

وبهذا المفهوم، نعتبر أنه من الحيوي التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة التي تتخذها الجمعية العامة، على سبيل المثال القراران ٥١/١٩٣ و ٥٨/١٢٦؛ ويحتوي الفرع ألف من القرار الأخير على أحكام لا تشير إلى نوعية التقرير السنوي للمجلس فحسب، بل تشير أيضا إلى متابعة نتائج المناقشة التي نجريها اليوم.

ونعيد التأكيد على أن مطالبنا لا تمثل مجرد فضول أكاديمي، ولكن حقيقة أن الدول الأعضاء الممثلة في الجمعية لها حق مشروع في أن تتوقع قيام المجلس بالمساءلة المناسبة، وهو الهيئة ذات التكوين المحدود، التي عهدنا إليها بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، والتي، طبقا للميثاق، تعمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء.

لن يكون هناك إصلاح حقيقي للأمم المتحدة من دون إصلاح مجلس الأمن، الهيئة التي يُنتهك فيها كل يوم، بشكل مؤسسي وصارخ، مبدأ المساواة في السيادة.

ولن نتمكن من استعادة سيادة القانون الدولي، ولا سيما سيادة الميثاق، ولن تكون هناك ديمقراطية داخل هذه المنظمة ما دام المجلس مستمرا في ممارسة سلطته الاستبدادية. ومن الحقيقي أيضا أن أعضاء المجلس، بما في ذلك الأعضاء الدائمون، يعانون أيضا من دكتاتورية القوة العظمى، التي تمليها قوة السلاح والمال.

من المعروف جيدا أن حق النقض كان انعكاسا لتوازن دولي ليس له وجود اليوم. وتوافق الدول الأعضاء، مع استثناءات قليلة، على ضرورة إلغاء حق النقض.

ومع ذلك فإن المسألة الجوهرية لا تتمثل كثيرا في الجانب القانوني لحق النقض، ولكنها تتمثل أساسا في القوى

ذات النفوذ التي تقمع الدول الأخرى دائمة العضوية وغير دائمة العضوية والدول الأعضاء. وتتحكم تلك القوى في العمليات الرئيسية للاقتصاد العالمي والتمويل والتفوق العسكري والتوازنات المحفوفة بالأخطار والتوازنات المؤقتة، وهذا الارتباط الذي يعوق عمل الأغلبية المادية من الأعضاء غير الدائمين هو نفسه الذي يمنع أيضا الجمعية العامة من استعادة المهام الكبيرة التي أناطها بها ميثاق الأمم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار الحقائق السياسية والعسكرية والمالية لهذه الحقبة. وإلى أن يتم إلغاء حق النقض ينبغي أن يقتصر استخدامه على الفصل السابع من الميثاق، كخطوة أولى نحو تحقيق ذلك الهدف.

ينبغي توسيع عضوية مجلس الأمن لتشمل أعضاء جدد دائمين وغير دائمين. وينبغي أن ينـاط بالتعيينات الجديدة الدائمة وغير الدائمة التي تنشأ في المجلس، كجزء من عملية توسيع عضويته، نفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء المجلس في الوقت الحاضر.

وينبغي أن يكون الهدف من توسيع عضوية المجلس تصويب التمثيل غير الكافي للبلدان النامية. فينبغي أن ينضم إلى عضوية المجلس اثنان أو ثلاثة من البلدان النامية من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واثنان أو ثلاثة من أفريقيا، واثنان أو ثلاثة من البلدان النامية من آسيا، وذلك كأعضاء دائمين لهم نفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون في الوقت الحاضر، بما في ذلك حق النقض.

وكما ذكرت حركة عدم الانحياز، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بالنسبة للفئات الأخرى، ينبغي على الأقل، في الوقت الحالي، زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. وهناك حاجة ملحّة إلى مزيد من الشفافية في عمل مجلس الأمن. وترتب القرارات التي تصدر عن هذه الهيئة آثارا متزايدة مباشرة أو غير مباشرة على جميع الدول الأعضاء في عالم متكافل بصورة متزايدة. علاوة على ذلك، فإن الكثير من هذه القرارات، عندما تطبق، ينبغي أن تمولها جميع الدول الأعضاء وليس تلك التي تتخذ هذه القرارات فحسب.

وينبغي أن يتضمن التقرير السنوي لمجلس الأمن إحصائيات أكثر إيضاحا، بما في ذلك النسب المئوية حول عدد الجلسات العلنية والمشاورات والوقت الذي خصص لها. ومن شأن ذلك أن يزودنا بمعلومات أكثر تفصيلا للمناقشة في الجمعية العامة، كما يوفر لنا فهما أعمق للأسباب التي تدعو مجلس الأمن إلى الاستمرار بالقيام بمعظم أعماله خلف الأبواب المغلقة، على الرغم من حقيقة أن ذلك لا يناقض النظام الداخلي للمجلس فحسب، بل أيضا رفضه بشدة وكررت رفضها معظم الدول الأعضاء.

وليس ضروريا أن نزيد عدد الجلسات المفتوحة فحسب، ولكن أيضا تحويل تلك الجلسات إلى فرص حقيقية لمراعاة آراء ومساهمات الدول التي ليست عضوا في المجلس. كذلك، سيكون من المفيد تحديد المتطلبات الدنيا حول المعلومات التي ينبغي إدراجها في تقارير رئيس المجلس الشهرية.

إن التغلب على ظاهرة السرية في عمل المجلس سيسمح لحكوماتنا بالحصول على المعلومات التي تحتاجها لكي تتخذ قراراتها السياسية في الوقت المناسب. وفي هذا السياق، نود أن نشكر أعضاء المجلس، خصوصا البلدان التي تنتمي إلى مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة دول حركة عدم الانحياز، التي بذلت جهودا ملموسة من أجل إعطائنا المعلومات المتوفرة حول عمل المجلس.

إن مجلس الأمن ينتهك أيضا روح ونص الميثاق من خلال جدول أعمال يزداد شراهة وتضخما وينتحل أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن اتخاذ

القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هو مثال واضح على ذلك وعلى نية بعض الدول تحويل المجلس إلى هيئة تتبنى النصوص التي هي، عمليا، مماثلة للمعاهدات الدولية. ونحن نعتبر أن الالتزامات القانونية الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بنزع السلاح، ومراقبة الأسلحة وعدم انتشارها، ينبغي ألاّ تكون قانونية لجميع الأعضاء بدون اشتراكهم الكامل في التعهد بها وقبولهم المستقل لها من خلال توقيعهم على المعاهدات والاتفاقات ذات الصلة التي تمت مناقشتها من قبل جميع الأطراف وتصديقهم عليها.

وفيما يقوم مجلس الأمن بتجاوز حدوده في بعض القضايا، فإنه يستسلم في قضايا أخرى للجمود مثلما هي الحالة بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذا أمر يدعو إلى القلق.

علاوة على ذلك، ليس هناك من تفسير منطقي يبرر حقيقة أن النظام الداخلي لا يزال مؤقتا بعد سريانه سنوات عديدة، وأنه لم يتم تعديله لأكثر من ٢٠ عاما.

أخيرا، نرى أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وأمور أخرى ذات صلة بمجلس الأمن ينبغي أن يواصل عمله بزخم متجدد.

السيد باليسترا (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): على غرار المتحدثين السابقين، تود سان مارينو أن تقدم إسهامها في مناقشة البند ٥٣ من جدول أعمال الجمعية العامة حول مسألة التمثيل العادل وزيادة أعضاء مجلس الأمن والأمور ذات الصلة. كما نود أن نشكر السفيرين فينافيسر وغاليغوس على العمل الممتاز الذي قاما به.

لقد تم إنشاء مجلس الأمن بوصفه أداة تمنع التهديدات الدولية وتقوم بالقضاء عليها، وكذلك ضمان السلم والأمن. إن هذه الهيئة هي الوحيدة التي لا يزال بإمكانها أن تسمح بالاستخدام الجماعي للقوة، ولذلك يجب أن تكون ذات طابع تمثيلي، ومسؤولة، وفعالة، وأهم من ذلك كله أن تكون قادرة على التكيف في سبيل التصدي للتحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي. لهذا السبب، فإن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ضرورية ولكن يجب التفكير في ذلك بكل عناية.

لقد أعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء حقيقة أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية لإصلاح مجلس الأمن لم يتوصل إلى نتائج بعد بالرغم من النشاط المكثف الذي بذله لسنوات عديدة. وثمة انتقاد ضمني يبدو برأيي موجها نحو مجموعة من الدول التي يكمن خطأها الوحيد في أنها عارضت وسائل إصلاح المجلس، حسبما اقترحتها مجموعة أخرى من الدول. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤوليات مشتركة عن عدم استعداده لاتخاذ قرار حول هذه المسألة الحساسة للغاية. وهذا الوضع يبين المخاطر الكامنة في إدخال إصلاحات لا تتفق والمعايير الدولية للديمقراطية والإنصاف.

وسان مارينو على اقتناع بأن أي قرار بتوسيع مجلس الأمن يجب أن يبنى على توافق الآراء أو على الأقل أن يتخذ بناء على اتفاق عام لكي يكون فعالا.

وأكرر التأكيد على ما قاله وزير خارجية بلادي السيد فابيو بيراردي خلال المناقشة العامة. إن سان مارينو تؤيد زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين حسبما يلزم. ومثل هذا التوسيع من شأنه أن يضمن مشاركة أوسع من جميع الدول في مجلس الأمن مع تمثيل جغرافي أكثر عدلا عن طريق انتخابات ديمقراطية في الجمعية العامة.

إن مساهمة أي دولة في عمل مجلس الأمن لا تنعكس من خلال مشاركتها في هذا المجلس فحسب، ولكن أيضا من خلال اختيار أكثر المرشحين المؤهلين للخدمة في المجلس خلال فترة معينة، الأمر الذي يتم لدى اختيارهم في الجمعية

العامة. وهناك ٧٨ من الدول الأعضاء في هذه المنظمة لم تعمل أبدا في مجلس الأمن. وبالنسبة لتلك الدول، فإن المساهمة في العملية الديمقراطية عن طريق انتخاب أعضاء للعمل في مجلس الأمن هي أكبر المساهمات وأهمها في أعمال مجلس الأمن.

إن امتداد امتيازات العضوية الدائمة إلى بلدان أخرى سيعني خلق المزيد من الظلم، والتمييز، وعدم الإنصاف. وسان مارينو تؤيد تقييدا تدريجيا لحق النقض من أجل إزالته في نهاية المطاف. فحق النقض هو من مخلفات الماضي، ويعود إلى ظروف معينة لم تعد موجودة. وينبغي الحد من هذه المفارقة التاريخية وإحباطها. ونعتقد أن الأغلبية تتفق على حقيقة أن استعمال حق النقض ينبغي أن يقتصر على أمور تتعلق بالفصل السابع وأن يخضع لقيود أخرى مثل تعليقه، ومنع استعمال حق النقض الأحادي، ومنع استعمال حق النقض في مسائل الإصلاح. ونعتبر أنه من الأهمية القصوى بمكان للأعضاء الدائمين أن تكون لديهم إمكانية التصويت سلبا على مشاريع القرارات دون استخدام حق النقض، ونرى أن استخدام مفهوم المساءلة بالنسبة لحق النقض هو أمر لا غنى عنه.

إن سان مارينو بانتظار تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ونحن واثقون بأن الفريق سيراعي كل مظاهر الإصلاح التي تم ذكرها في مشاوراته. كما إننا على استعداد للمشاركة في تلك المناقشات لإضافة مساهماتنا إلى الأفكار المطروحة.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديري لرئيس مجلس الأمن السفير إمير جونز باري، ممثل المملكة المتحدة، على عرضه التقرير السنوي حول أعمال مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الرئيس السابق للجمعية العامة، سعادة السيد جوليان روبرت هنت، والسفير لويس غاليغوس شيريبوغا، ممثل إكوادور، والسفير كريستيان فينافيسر، ممثل ليختنشتاين، على جهودهم في إعادة تنشيط المناقشة بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والأمور الأخرى ذات الصلة.

إن الأمم المتحدة تواجه تحديات جديدة، مثل العنف الداخلي والفقر والأمراض المعدية والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب الصراعات فيما بين الدول، تلك التحديات التي توخى ميثاق الأمم المتحدة معالجتها أصلا.

والحكومة اليابانية تعتبر أن إصلاح مجلس الأمن، وهو مبادرة تستهدف مواءمة المجلس مع واقع السياسات الدولية في بداية القرن الحادي والعشرين، الموضوع الرئيسي في إصلاح الأمم المتحدة. ومرد ذلك إلى أن مجلس الأمن، بوصفه الهيئة المناط بها المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، لا بد أن يكون قادرا على معالجة القضايا المشار إليها آنفا بفعالية.

وإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير يمثل جهدا من جانب الأمين العام كوفي عنان لتحسين منظومة الأمم المتحدة لمواجهة تلك التحديات. وإلى جانب عمل الفريق الرفيع المستوى، تجري مناقشات جادة أيضا بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة بشأن موضوع إصلاح مجلس الأمن، لأن المجلس يجب أن يضطلع بالدور المركزي في القضايا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

وموقف اليابان من مسألة إصلاح مجلس الأمن، كما أوضح رئيس الوزراء كويزومي في المناقشة العامة خلال الجلسة العامة الرابعة، يتمثل في أنه لكي يواجه مجلس الأمن التهديدات والتحديات الجديدة بفعالية، لا بد للدول ذات الإرادة والموارد التي تمكنها من القيام بدور رئيسي في السلم

والأمن الدوليين، أن تشارك في عملية صنع القرارات في المجلس دائما. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أن يكون المجلس أكثر تمثيلا حتى يجسد عالم اليوم على نحو أفضل. ولذلك، ينبغي أن يوسع المجلس في فئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة، وأن يضاف إليه أعضاء جدد من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

ونحن مقتنعون بأن الدور الذي تقوم به اليابان في المجتمع الدولي يوفر لنا أساسا كافيا للاضطلاع بمسؤوليات عضو دائم في مجلس الأمن. واليابان تؤيد أيضا ألمانيا والبرازيل والهند كمرشحين شرعيين للعضوية الدائمة في مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه لا بد أن تمثَّل أفريقيا في العضوية الدائمة في المجلس.

وطيلة ما يزيد على عقد من الزمان، أجرينا مناقشات في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ومع ذلك، لم نتمكن بعد من التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن كيفية إصلاح المجلس. وفي كانون الأول/ديسمبر، سيقدم الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، تقريره الذي ينتظر أن يتضمن مقترحات بشأن إصلاح مجلس الأمن. وفي هذه المرة، حري بنا أن نجري مناقشة جدية بحثا عن الطرق الكفيلة بمواءمة مجلس الأمن مع واقع عالمنا اليوم. وعلى أساس تلك المناقشة، ينبغي لنا أن نتوصل إلى نتائج رصينة بشأن إصلاح مجلس الأمن في السنة القادمة، التي توافق الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة. ومن المنظور العالمي، فإن التحدي الذي يواجهنا إنما يمتحن حكمتنا وشجاعتنا وحرصنا على الصالح العام، بالتصدي لهذه المسألة.

إن الحقائق تنطق بصورة أبلغ من الخطابة. فقد جاء في تلخيص الرئيس لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، أن الكثير من المتكلمين أيدوا زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بفئتيه الدائمة وغير الدائمة. وفي المناقشة العامة التي جرت في أيلول/سبتمبر، تمكنا من إجراء مناقشة حيوية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وحسب تقديراتنا، فمن بين ١٥١ دولة عضو أشارت في بياناتها إلى ضرورة إصلاح مجلس الأمن، أيد ٨٦ منها توسيع المجلس بفئتيه الدائمة وغير الدائمة. وربما ودت عشرات الدول الأخرى أن تعرب عن نفس الرأي و لم تتمكن من ذلك نظرا لضيق الوقت.

وعليه، فإن كثيرا من الدول باتت تعتقد أن الوقت قد حان لزيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن. وفي المقابل، أيدت ٦ دول فقط توسيع المجلس في الفئة غير الدائمة فحسب. وهذه الأرقام ترسم صورة واضحة لما ترغب فيه الدول الأعضاء فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن.

إذاً، هناك زخم قوي بين الدول الأعضاء تأييدا لتوسيع فئتي العضوية في مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. وعلينا أن نترجم تلك الروح إلى إنجاز إصلاح حقيقي. واليابان، إلى جانب الكثير من الدول الأعضاء التي تشاطرها نفس الأفكار، لن تدخر وسعا للتأكد من أن إصلاح مجلس الأمن قد أصبح حقيقة واقعة. وبالنظر إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه كثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهذه المسألة، تود اليابان أن تحتفظ بحقها في طلب إجراء مزيد من المناقشة بهذا الشأن في إطار البند ٥٣ من جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة.

إننا نرحب بالجهود الطوعية التي بذلها المجلس في السنوات الأخيرة من أجل تحسين أساليب عمله. وثمة

تحسينات أخرى، من بينها تواتر الإحاطات الإعلامية المفتوحة التي تقدم للدول غير الأعضاء في المجلس، وازدياد المناقشات المفتوحة التي تسمح للدول غير الأعضاء بالإدلاء ببيانات. وأعتقد أن مثل هذه الجلسات تسهم في تعزيز الشفافية في مناقشات مجلس الأمن. وبغية التعبير عن مختلف آراء الدول الأعضاء في مناقشات مجلس الأمن، يجب إتاحة الفرصة للدول غير الأعضاء للمشاركة في جلسات المجلس، وخاصة فيما يتصل بالقضايا التي لها مصلحة رئيسية فيها.

ولأن قرارات مجلس الأمن ملزمة عموما لكل الدول الأعضاء، فلا بد من التعبير عن آراء الدول صاحبة المصلحة الرئيسية في عملية صنع القرار. ومن خلال ذلك، سيتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤوليته عن الخضوع للمساءلة أمام الدول الأعضاء. وتأمل اليابان أن يستمر المجلس في البحث عن السبل الكفيلة بإشراك البلدان غير الأعضاء في المجلس من أصحاب المصلحة الحيوية في القضايا قيد النظر في عملية صنع القرارات بشكل أكبر. أما بالنسبة للقرارات التي تترتب عليها تبعات هامة في الميزانية على أنشطة مثل البعثات السياسية وتوطيد السلام، علاوة على القرارات المتصلة بعمليات حفظ السلام، فلا بد من ضمان الشفافية والمساءلة، لا سيما إزاء البلدان ذات الإسهامات المالية الرئيسية.

وقد أنشئت آلية للتشاور بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بعمليات بعينها لحفظ السلام. وينبغي توسيع تلك الآلية لتشمل المساهمين الماليين الرئيسيين أيضا. وفي هذا الصدد، ترى اليابان أن حضور الدول غير الأعضاء في المجلس لاجتماعات الفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام علامة على التقدم، وتتطلع إلى أن يبذل مجلس الأمن مزيدا من الجهود لتنشيط ذلك الفريق.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد غيانا بفرصة المشاركة في المناقشة المشتركة بشأن البند ١١ ''تقرير مجلس الأمن''، والبند ٥٣ ''مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة''.

وسوف أركز في إسهامي الوجيز اليوم على مسألة إصلاح مجلس الأمن. وإذ أفعل ذلك، أود أن أشيد بالجهود التي بذلها السيد جوليان هنت، رئيس الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والخمسين، للنهوض بعملية إصلاح مجلس الأمن وإعطاء دفعة جديدة لمداولاتنا.

إن إصلاح مجلس الأمن مسألة تكتسي أهمية جوهرية فيما يتعلق بمستقبل الأمم المتحدة. وبصفتنا دولة صغيرة نعتمد على هذا النظام الجماعي في سلامنا وأمننا الخاصين، فقد سعت غيانا إلى كفالة أن يكون بمقدور مجلس الأمن الجديد بعد الإصلاح أن يوفر حماية معقولة لسيادتنا وسلامتنا الإقليمية باعتبارها مسألة ذات أهمية قصوى.

لقد مضى الآن أكثر من أربع سنوات منذ أن صمم قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية على تكثيف جهودهم للتوصل إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن من كل جوانبه. ولحد الآن، ما زال تصميمهم بانتظار ترجمته إلى تقدم واضح. وبالرغم من أن إصلاح مجلس الأمن قد يكون أكثر قرارات المنظمة تعقيدا وأصعبها، بدون التقليل من شأن التعقيدات المرتبطة بذلك، فإنه قرار لا مفر منه. والبديل هو المحافظة على الوضع القائم والمخاطرة بتآكل ما وصفه الأمين العام بالقوة الكبيرة التي تمتلكها الأمم المتحدة – مشروعيتها.

وفقدان المشروعية سيكون مضرا بالأمم المتحدة وسيقوض فعاليتها. لكن خطر مثل هذا الفقدان ازداد مع كون مجلس الأمن ملتحم بالماضي أساسا. ومع توسع عضوية المنظمة طوال نصف القرن الماضي، أصبح المجلس

على نحو متزايد أقل تمثيلا وأكثر إجحافا في تشكيله. و لم يعد بالإمكان تجاهل الحاجة إلى تكييف مجلس الأمن مع الحقائق المعاصرة.

إن المواقف من إصلاح مجلس الأمن، بما فيها موقف وفد بلدي، بعد ١٠ سنوات من المناقشة، أصبحت معروفة حاليا. ومع ذلك، هناك أدلة على تنامي الميل نحو التغيير. وتبقى غيانا ثابتة في وجهة نظرها بأنه يجب إلغاء حق النقض أو تقليصه بشكل كبير على الأقل. ويمكن أن يكون تقييده وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة خطوة أولى هامة في ذلك الصدد. ولقد دعونا إلى زيادة كلتا فئتي المقاعد الدائمة وغير الدائمة. وفيما يتعلق بالأعضاء الدائمين، أعلنت حكومة بلدي موقفها من تطلعات البلدان النامية فحسب. وذكر وزير خارجية غيانا، السيد رودي إنسانالي، في كلامه خلال الجلسة ١٥ من المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر أنه،

”وبعد مداولات متأنية... قررت حكومة بلدي في هذه المرحلة أن تدعم تطلعات البرازيل والهند ودولة أفريقية للحصول على العضوية الدائمة. ونعتقد أن مشاركتها بوصفها دولا نامية في عمل المجلس ستجعل تلك الهيئة أكثر توازنا وتمثيلا، وفي نهاية المطاف، أكثر مساءلة أمام الجمعية فيما يتعلق بصون السلم والأمن العالميين“.

علاوة على ذلك، ما زلنا متشبثين بوجهة نظرنا أنه في حالة توسيع فئة الأعضاء الدائمين، ينبغي ألا يكون هناك تمييز فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات بين الأعضاء الدائمين الحاليين والجدد. وأخيرا، يعتبر وفد بلدي كذلك أن أي اتفاق يتم التوصل إليه بشأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يخضع للاستعراض بعد مرور بعض الوقت، ربما بعد ١٠ إلى ١٥ سنة.

ختاما، من الواضح أنه يتعين التوصل إلى تسويات صعبة إذا كان لمجلس الأمن أن يصبح أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية وفعالية. وتتشاطر غيانا وجهة النظر التي مفادها أن السنة التي أمامنا يمكن أن تكون فرصة لاتخاذ قرارات هامة ستفضي بنا إلى تحقيق ذلك الهدف في تاريخ مبكر. وعلى الدول الأعضاء أن تستجمع الإرادة السياسية للتقدم إلى الأمام مولية ما يلزم من الاعتبار لمختلف المصالح والمخاوف التي تم الإعراب عنها في هذا المحفل. ويمكن للفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي عينه الأمين العام أن يسهل مهمتنا في هذا الصدد.

السيد إيفّاه – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): بداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للسفير السير إمير جونس باري، ممثل المملكة المتحدة ورئيس مجلس الأمن هذا الشهر، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. إجمالا، توفر المعلومات المفصلة في التقرير صورة عن جدول الأعمال المكتظ الذي ميز عمل المجلس خلال هذه الفترة.

ويود وفد بلادي أن يعبر عن تقديره المتواصل لتركيز مجلس الأمن على حفظ السلام ونهجه الشامل في التعامل مع صون السلام والأمن الدوليين، الأمر الذي يتحمل مسؤولية أساسية عنه. ونستمد تشجيعنا على وجه خاص من اهتمام مجلس الأمن المستمر بمنع وحل وإدارة الصراعات، ونحثه على مواصلة تركيز اهتمامه على تلك القضايا، بالنظر إلى خطورة وتعقيد وتعدد أوجه طبيعة المشاكل والصراعات التي يعاني منها العديد من المناطق، وبالنظر إلى أن السلام والأمن شرطان لا بد منهما في السعي لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار. وفي ذلك الصدد، نجدد التأكيد على الحاجة إلى مواصلة مجلس الأمن لتعزيز تعاونه مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات إنمائية أخرى، لما هناك من ترابط معروف بين السلام والأمن والتنمية.

كما يسجل وفد بلدي مع التقدير استمرار تكريس أغلب جهود مجلس الأمن للمنطقة الأفريقية. ولقد اتضح ذلك في مختلف جلساته العلنية بشأن العديد من حالات الصراع في القارة، من قبيل الصراعات في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، وفي تأسيس بعثات الأمم المتحدة في بوروندي وكوت ديفوار وليبريا إضافة إلى بعثتها التي زارت غرب أفريقيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ونأمل أن يترجم ما يتم تكريسه من وقت وجهد إلى حلول ملموسة وملائمة – إضافة إلى الإرادة السياسية والموارد الضرورية – للصراعات التي تصيب المنطقة. وكذلك أتيح لوفد بلادي أن يوضح السنة الماضية، أنه لكي يكون للبعثات الزائرة تأثير أكبر، ينبغي أن تكون مدتها أطول ولا تتعلق بزيارات عدد كبير من البلدان في رحلة قصيرة واحدة.

علاوة على ذلك، نرحب بالمشاورات المستمرة وبالمبادرات التكميلية التي باشرها مجلس الأمن مع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، ونشجع المجلس على المضي في هذا الطريق. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الشراكات بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، يمكن أن تقطع شوطا طويلا في المساعدة على إيجاد حلول دائمة لمنع وإدارة وحل الصراعات في أفريقيا. وتود غانا، بصفتها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن تشير إلى رغبة المنظمة في التعاون مع المجتمع الدولي لتحديد طرق يمكن من خلالها لشراكات أساسية أن تمنع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها في منطقة غرب أفريقيا. فقيادة وأعضاء المنظمة ملتزمون، بالرغم من تعويلهم على التعاون المفيد مع آخرين، بانخراطهم الذاتي المتوقع منهم.

وأود أن أذكر أنه في سنوات سابقة، ضم وفد بلدي صوته إلى الدعوة إلى تقديم التقرير لمزيد من المعلومات التي تتعلق ببعثاته في مناطق الصراعات للحصول على معلومات مباشرة، إذا كان للمجلس أن يستمر في الاعتماد على هذا النمط من البعثات، حسبما نعتقد. واسمحوا لي أن أهنئ أعضاء مجلس الأمن على التحسينات التي حدثت في ذلك الصدد خلال السنتين الماضيتين، حيث أن التقرير الحالي يقدم معلومات أكثر تفصيلا عن تلك الرحلات.

وعلى مر السنين، كان وفد بلدي من بين الوفود التي دعت إلى زيادة تحسين التقرير وإجراءات وأساليب عمل مجلس الأمن. ونود أن نشيد بالمجلس على احتفاظه بالشكل الجديد الذي استعمله خلال السنوات الأخيرة، فهو أكثر إيجازا ومؤاتاة للقارئ. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي فعله لتحسين الإطار التحليلي. ويتميز تقرير هذه السنة مرة أخرى بقلة المعلومات الأساسية الضرورية لتقييم فعال لعمل المجلس. وبالمثل، فإن نشر التقرير في تاريخ متأخر إلى حد ما يدل على أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وقد تم هذا على الرغم من القلق الذي سبق أن أعربت عنه الوفود المختلفة بخصوص التناقض الجلي في محتوياته، وهي تبقى تقريبا مجرد موجز أحداث مع تحليل وتفسيرات مختصرة لعمل المجلس وقراراته والوقت الذي تتطلبه. ونود أن نرى الوفاء بهذا الالتزام المنصوص عليه في الميثاق بشكل مرض أكثر بكثير.

ويشجعنا عدد الجلسات المفتوحة والإحاطات الإعلامية الشهرية التي يقدمها رؤساء المجلس، وكذلك الجلسات الختامية التي تدعى إليها الدول غير الأعضاء. ويجب أن لا تعتبر الجلسات المفتوحة مجرد مسألة ”حضور فحسب“. وحتى تكون الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء مفيدة، يجب أن تراعى في قرارات المجلس الفعلية.

وفي موضوع آخر، نود أن نشيد بالمجلس على دوره المركزي في الحملة العالمية ضد الإرهاب بشتى أشكاله ومظاهره. وإن لجنة مكافحة الإرهاب تعد مثالا للشفافية، كما أننا نثني عليها بالنظر للجهود التي بذلتها في ذلك الاتجاه.

وقد أسندت إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية مهمة تدارس كل جوانب مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه ومسائل أخرى ذات صلة، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ولكن لم يحقق إلا تقدم بسيط في قضايا المجموعة الأولى. ويؤمن وفد بلدي بأن الإصلاحات التي تأخرنا في إجرائها، والمتعلقة بتوسيع نطاق المجلس وعملية اتخاذ القرارات فيه والاستعراض الدوري له، يمكن أن تتم في إطار أكثر ديمقراطية ومشاركة وإنصافا وتمثيلا من الناحية الجغرافية، مما يعكس نوعية تعددية الأطراف المطلوبة في الوقت الحاضر.

ويبقى من المقلق أنه بعد عشرة أعوام من إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ما زال يتعين إحراز الكثير من التقدم. وتبين أحداث السنوات القليلة الماضية، يعد الإصلاح الشامل للمجلس أمرا أساسيا، إذا أريد لقراراته أن تستمر في التمتع بدعم غالبية الأعضاء.

وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا تاما بيان حركة عدم الانحياز، المتعلق بجميع مظاهر مسألة الزيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن والذي يكمله الموقف الأفريقي بخصوص نفس المسألة، حسبما تم الإعراب عنه في إعلان هراري الذي اعتمدته منظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وينبغي الاستجابة بشكل مناسب لطلب أفريقيا الرامي إلى الحصول على مقعدين دائمين على الأقل، على أساس التناوب، بالرغم من كونها تسعى لتوسيع نطاق المجلس في الفئتين الدائمة وغير الدائمة لكونها أكبر مجموعة في المنظمة.

وإننا نؤيد كذلك اقتراح حركة عدم الانحياز ومفاده أن استعراضا دوريا لهيكل وعمل مجلس الأمن يعد أمرا ضروريا، حتى يتسنى له التصدي بشكل أفضل وبفعالية أكبر للتحديات الجديدة في العلاقات العالمية، وخصوصا فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

وتتشاطر غانا الرأي القائل إنه، فيما يتعلق بالمسائل التي تتضمنها المجموعة الثانية، تعد زيادة الشفافية وتحسين أساليب عمل المجلس أمرا حاسما لضمان مساءلة هذه الهيئة أمام باقي أعضاء الأمم المتحدة. ونرحب بالتحسينات المختلفة التي طرأت على أساليب عمل المجلس، بما فيها تزايد الجلسات المفتوحة والمشاورات مع المنظمات الإقليمية وتعزيز المشاورات بين الدول المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة.

وإذ نثني على هذه التحسينات، لا بد لنا أن نضيف بعجالة أن بعض الوسائل التي يتبعها المجلس، مثل التمييز بين أعضاء وغير أعضاء المجلس فيما يخص الوقت الممنوح للإدلاء ببيانات، ينتج عنها استبعاد لا مبرر له لغالبية الأعضاء من الإعراب عن آرائهم فعليا بخصوص مشاريع محددة ينوي المجلس القيام بها.

ويمكن تجنب فكرة الانتقائية في التعامل مع قضايا السلام الدولي والتنمية المستدامة بإعادة هيكلة المجلس في الدرجة الأولى وفقا لهذا الاتجاه. ويمكن التصدي لأسباب الصراعات، متى وحيثما وقعت، بطريقة فعالة ودون تحيز. وإننا نتطلع في هذا الصدد إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي كونه الأمين العام لتدارس التهديدات التي تواجهنا وتقييم السياسات والعمليات والآليات الموجودة. ويجب أن تأخذ التوصيات التي يدلي بها الفريق بعين الاعتبار مبدأي المساواة بين الدول في السيادة والتمثيل الجغرافي العادل، ارتكازا على المبادئ

الواردة في الميثاق، وحتى تحظى بالثقة الكاملة في الدول الأعضاء.

ومن الواضح أن هذه المرحلة كانت صعبة جدا للأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. وتمارس ضغوط بالغة على منظمتنا للتأكيد على أهميتها التي لا غبار عليها في السياق العالمي الحالي. فالعالم يريد أمما متحدة تكون أداة لتحقيق الأهداف المشتركة في سبيل إقامة نظام عالمي عادل ومستقر وينظر إليها على هذا الأساس.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي أن يذكر بالضرورة الملحة لتعزيز مصداقية المجلس عن طريق إجراء إصلاحات موضوعية، تهتدي بمبادئ الديمقراطية والمساواة بين الدول في السيادة والتمثيل الجغرافي العادل، حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها الواردة في الميثاق.

السيد باوليلو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): اقترحت أوروغواي في وقت مضى على الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، أن يعتمد آراء جديدة للإصلاح. فقد أصبح من الواضح بعد سنوات من المشاورات والمفاوضات الفاشلة، أنه لن يتم التوصل إلى أي اتفاق إذا ما واصلنا العمل على نفس الأساس وعلى نفس المقترحات التي تم التقدم بها عام ١٩٩٣، عندما بدأ الفريق عمله.

وعلى الرغم من الجهود الصادقة التي بذلها رؤساء الفريق على التوالي، والذين يعرب وفد بلدي عن امتنانه لهم، اتضح أن هذه المفاوضات ظلت عقيمة لحد الآن. وحسب رأينا، إن السبب في ذلك هو أن الأهداف التي سعينا لتحقيقها في هذه العملية فقدت وضوحها وشفافيتها. وقد حان الوقت لكي نحدد بوضوح ماهية هذه الأهداف ونعين تلك الأولوية من بينها.

فالغاية الأصلية المعلنة من الإصلاح كانت تعديل تكوين مجلس الأمن وأساليب عمله لكي يناسب الواقع السياسي الحالي وجعل هذه الهيئة أداة أكثر قدرة على الاستجابة للتهديدات الحالية التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وحتى يتم تحقيق هذا الهدف، قلنا مرارا وتكرارا إنه علينا أن نجعل المجلس هيئة أكثر فعالية وديمقراطية وتمثيلا.

غير أنه برز الآن هدف ثان. فبعض الدول التي ترغب في تحمل مسؤوليات دولية أهم تود أن يكون لها دور أكثر أهمية في عمل المجلس وتأثيرا أكبر في قراراته المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

إن أوروغواي تعترف بشرعية هذين الهدفين. وبالطبع نحن نقر تماما بضرورة إصلاح هيكل وأساليب عمل المجلس حتى يكون متماشيا مع الواقع الدولي الراهن. كما نتفهم تطلعات تلك الدول التي ترغب في تحمل مسؤوليات أهم، وتلك التي لديها الرغبة وهي في وضع يسمح لها بذلك، وتلك التي تود تعزيز حضورها ومشاركتها في المجلس. غير أنه علينا أن نتسم بالحذر في اختيار الوسائل التي سنقوم من خلالها بتحقيق الهدفين المذكورين، حيث أنه يمكن أن يكونا غير متجانسين، أو يمكن أن يتداخل أحدهما مع الآخر.

وحقيقة أننا نسعى لتحقيق كلا هذين الهدفين المختلفين وغير المتجانسين أحيانا في وقت واحد، قد أدت إلى ظهور عدد من التناقضات. فالتناقض الأول مثلا هو أننا، على الرغم من كوننا لا نكف عن تكرار الإعراب عن نيتنا جعل المجلس هيئة أكثر ديمقراطية، تسعى بعض الدول التي تعمل لبلوغ الهدف الثاني إلى زيادة في عدد الأعضاء الدائمين، وهذا يعني منح العضوية الدائمة لبعض الدول الجديدة ومن ثم منحها حق النقض، وهو أقل الامتيازات ديمقراطية.

أما التناقض الثاني فهو بينما نحن نؤكد على الحاجة إلى مجلس أمن يكون أكثر فعالية، تقترح بعض الدول توسيعا من شأنه أن يزيد عدد الدول الأعضاء إلى ثلاثين عضوا أو أكثر. ولا شك في أن من شأن ذلك أن يؤثر في قابلية المجلس على العمل بفعالية. فهذه الخطوة ستزيد من الطابع التداولي للمجلس على حساب طابعه التنفيذي، مما سيؤدي إلى إطالة أمد المفاوضات، وجعل السبيل لتحقيق الاتفاقات أكثر صعوبة، وإضعاف محتوى قراراته.

أما التناقض الثالث فهو أنه في الوقت الذي نتكلم عن الحاجة الملحة إلى جعل المجلس أكثر تمثيلا، لم نتوصل إلى فكرة ذات طابع رسمي من شأنها أن تساعدنا بلا شك على تحقيق ذلك الهدف الذي نتفق عليه جميعا، وهو زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. وليس هناك اختلاف، ولم يكن هناك اختلاف، في وجهات النظر حول هذا الموضوع. ولا يوجد أي بلد يعارض زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. ولكن رغم هذا التوافق العام والحاجة إلى إعطاء المجلس شرعية أكبر وجعله أكثر تمثيلا، بقيت الفكرة رهينة أفكار أخرى وتثير المزيد من الجدل غير المحدود.

وهذا أمر يبعث على المزيد من الأسف، لأننا لو كنا قررنا في بداية المشاورات حول هذا الموضوع زيادة العدد بعشرة أعضاء غير دائمين على سبيل المثال، وهو رقم قد يكون مقبولا للجميع، لكنا مكنا أكثر من خمسين بلدا من المشاركة في أعمال المجلس بوصفها أعضاء غير دائمين، خلال السنوات العشر الماضية، إضافة إلى الدول الخمسين التي شاركت في المجلس فعليا.

ويسرنا أن بعض الأفكار الجديدة قد طرحت مؤخرا، وهي أفكار تبعث أملنا في إمكانية التوصل إلى اتفاق على إصلاح المجلس. وقد توخت أوروغواي المرونة في هذا الأمر. ونحن على استعداد إذن للاستماع إلى أية اقتراحات بشأن الإصلاح ترمي ليس إلى تعزيز التمثيل الديمقراطي في المجلس فحسب، وإنما أيضا إلى تحقيق تطلعات الدول المستعدة للمشاركة وتحمل مسؤوليات أكبر، عن طريق زيادة حضورها ومشاركة فيه، شريطة أن يتم الحفاظ بطبيعة الحال على الطابع الديمقراطي للمجلس وعلى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول – وهو المبدأ الذي يحكم التمثيل المنصف والحقوق المتساوية في المنظمات الدولية.

وفي ضوء هذا الفهم، نحن على استعداد للنظر في مقترحات تشمل فترات أطول وأكثر تواترا لبعض الدول التي قد تشغل مقاعد جديدة في مجلس موسع. وعلى أي حال، إن اختيار الأعضاء ينبغي أن يتم على أساس المناطق التابعين لها مع إيلاء الاعتبار طبعا – حسبما تنص على أحكام المادة ٢٣ من الميثاق والمتعلقة بالأعضاء غير الدائمين – لإسهاماتهم في صون السلم والأمن الدوليين، وأنا أشير هنا إلى كل ما في لفظة إسهامات من معنى، وليس مجرد الإسهامات المالية.

ونظرا للصعوبات التي حالت دون التوصل إلى اتفاق عام بهذا الشأن بعد اثنى عشر عاما من المشاورات، تعتقد أوروغواي أن علينا تغيير النهج الذي نستخدمه في عملية الإصلاح، ومحاولة التقدم على مراحل، وإضفاء الصفة الرسمية على الإصلاحات التي وافق عليها جميع الأعضاء، فعلا بصورة تدريجية.

وستواصل أوروغواي المشاركة في جهود إصلاح المجلس. وسنتوخى المرونة، لكننا سنتذكر دوما أننا بحاجة إلى المحافظة على كل المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وعدم المساس بها.

السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): بداية، أود أن أشكر السفير إمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على عرضه التقرير السنوي عن نشاطات المجلس، بصفته رئيسا له.

إن التقرير الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة يمثل مصدرا من أهم مصادر المعلومات لأعضاء المنظمة الذين لا يشاركون في عملية صنع القرار في هذا الجهاز، فهو يساعدهم على معرفة الموقف من مختلف القضايا التي يدرسها المجلس.

وقد أكدت المكسيك على ضرورة أن يصبح التقرير ذا طابع جوهري وتحليلي بغية أن يأتي تكملة للجهود التي تبذلها أجهزة أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

إن تقاسم الاختصاصات بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، كما ورد في الميثاق يعطي المجلس والجمعية العامة، سلطات متقاربة في سياق حفظ السلم والأمن الدوليين. ولا شك أن هذه الأحكام تعطي مجلس الأمن صلاحيات خاصة إزاء تلك المعطاة إلى الجمعية العامة.

بيد أن مجلس الأمن مسؤول أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة عن القيام بواجباته. وبالتالي، يقر الأعضاء بأن مجلس الأمن يعمل باسمهم لدى اضطلاعه بالمهام الموكلة إليه بموجب هذه المسؤولية. وهذا هو مصدر مشروعية القرارات الصادرة عنه وقيمتها.

وتنطوي تلك المسؤولية أيضا على الالتزام بتقديم معلومات موضوعية حول التدابير التي قرر اتخاذها من أجل صون السلام والأمن أو استعادتهما طبقا للمادتين ٢٤ و ١٥ من الميثاق. وتنص هاتان المادتان على تلقي الجمعية العامة تقارير سنوية وخاصة من مجلس الأمن والقيام بدراستها.

وكانت تلك المادتان قد تم اقتراحهما أصلا لإعطاء الجمعية العامة الحق في المصادقة رسميا على أعمال مجلس الأمن وبسبب معارضة القوى العظمى لهذه المبادرة، لا يوجد التزام واضح يجعل مجلس الأمن عرضة للمساءلة أمام الجمعية العامة. وتعكس الأحكام الغامضة للمادتين المذكورتين هذا التوتر.

ومن الناحية العملية، نرى أن النتيجة كانت شكلية، وليست موضوعية، وتتمثل في التزام بمطلب تقديم تقارير من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وبعبارة أخرى، يعني ذلك غياب نظام فعال للمساءلة. ويجب تصحيح هذا النقص لتمكين النظام الأمني الجماعي من العمل بشكل مناسب.

والواقع أن نظام المحاسبة تذكير قوي بتشاطر المسؤولية والتعاون المشترك المطلوبين للتصدي للتهديدات عبر الوطنية التي نواجهها جميعا اليوم.

إن أهمية المسؤولية التي يعهد بها إلى جهاز محدود العضوية كمجلس الأمن، ينبغي أن تكون سببا كافيا لاستحداث نظام فعال للمساءلة. وغياب مثل هذا النظام يعطي الانطباع بأن أعضاء مجلس الأمن لا يحتاجون إلى تعامل بقية الأعضاء وتعاونهم، وهو أمر يعيق سير النظام الأمني الجماعي.

وكما قال وزير الخارجية المكسيكي في الجلسة العاشرة خلال المناقشة العامة، فإن المكسيك ”تؤيد توسيعا منصفا ومتوازنا على الصعيد الإقليمي بالنسبة للأعضاء المنتخبين، على أساس الطرائق التي تحدد داخل المجموعات الإقليمية“ وضمان المساواة في الفرص بين الجميع.

وفي ذلك السياق، تؤيد المكسيك المقترحات التي ترمي إلى زيادة عدد الأعضاء المنتخبين، ومنحهم ولايات أطول، مع إمكانية إعادة انتخابهم مباشرة لأننا نؤمن بأن ذلك من شأنه أن يسمح بتعزيز عملية المساءلة التي نعتبرها عملية لا غنى عنها في عمل مجلس الأمن. وقد يتطلب اقتراح من هذا النوع، تعديلا بطبيعة الحال للمادة ٢٣ من الميثاق.

وترى المكسيك أن إصلاح مجلس الأمن عنصر أساسي لكنه يندرج في عملية أشمل وهي إصلاح الأمم

المتحدة. وأي نظام فعال للأمن الجماعي يتطلب بالضرورة تعزيز تعددية الأطراف والأمم المتحدة.

ولذلك تعتبر المكسيك أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي ألا يتركز على زيادة عدد أعضائه فحسب. ومهما كان حل هذه المسألة هاما، فهو لا يسمح في حد ذاته، بمواجهة التحديات والمعضلات الكبيرة التي تواجهها المنظمة وليست هناك مؤسسة يمكنها أن تحسن أداءها بمجرد زيادة عدد أعضائها.

والواقع أن الدول تركز كل اهتمامها منذ أكثر من عقد على الحجج المتعلقة بنقص التمثيل في المجلس بتكوينه الحالي، إلى درجة الاعتقاد بأن تعزيز نظام الأمن الجماعي سوف يزداد تلقائياً بزيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وقد زاد اقتناع المكسيك عن أي وقت مضى بأن هذا الفرض لا أساس له من الصحة.

وتواجهنا معضلة. فتوسيع نطاق مجلس الأمن يرمي إلى زيادة مشروعيته وإلى جعله أكثر تمثيلاً وشمولاً بحيث يمكن أن يشارك عدد متزايد دائماً من البلدان ويتعاون في الأعمال المتعلقة بصون السلام والأمن. ولكن تخصيص مقاعد لعدد محدود من الأعضاء الدائمين الجدد قد ينتج عنه تركيز صنع القرار في مجموعة أقل، وليست أكثر، من البلدان. بل من شأن هذا التركيز للسلطة أن يزيد في حالة تمتع الأعضاء الدائمين الجدد بحق النقض، مما قد يعوق عملية صنع القرار ويخفض تدريجياً من إسهام جميع الدول الأعضاء بفعالية في أعمال المنظمة. ولذا فإننا نتفق مع النظرية التي تشترك في طرحها أستراليا وكندا ونيوزيلندا ومؤداها أن يتوخى الإصلاح زيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين حتى يمكن توسيع مدى الفرص بدلاً من الحد منه.

وترى المكسيك أن المناقشة تدور في عكس الترتيب المنطقي لها. فقد اتجهت الأمور مؤخراً إلى البدء بمناقشة حجم المجلس وتكوينه، أما مناقشة الآليات والوظائف التي يحتاجها المجلس تحقيقاً للفعالية في الوفاء بولايته المتمثلة في حفظ السلام والأمن الدوليين فتؤجل إلى وقت لاحق. وأي عملية تهدف إلى استعراض تشكيل مجلس الأمن لا بد لها أولاً من تحديد التغييرات المؤسسية الموضوعية التي يتطلبها ظهور تهديدات جديدة، وذلك إذا ما أردنا نظاماً للأمن الجماعي يمكن أن يواجه التحديات الراهنة.

ومن الواضح أن مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن قد بلغت نقطة التشبع. وترى المكسيك أن توضع منهجية جديدة لتغيير مسار المناقشات.

ولهذا السبب، اقترح وزير خارجية المكسيك في بيانه أمام الجمعية العامة في جلستها العامة العاشرة الدعوة لعقد مؤتمر عام، في إطار المادة ١٠٩ من الميثاق، لمعالجة كل مسألة من المسائل المتعلقة بالإصلاح الشامل للمنظمة دون استثناء والتوصل إلى اتفاق عام، على النحو المحدد بقرار الجمعية العامة ٣٠/٥٣. وسوف تقدم المكسيك، في نطاق مجموعة الأصدقاء المنشأة لهذا الغرض، مقترحات بعيدة الأثر بدرجة كافية. ويشكل خطر هذه التهديدات الجديدة ونطاقها العالمي حافزاً قوياً لبدء هذه المرحلة الرئيسية الثانية من تاريخ الأمم المتحدة.

وسوف يتاح للدول الأعضاء من خلال عقد مؤتمر عام فرصة لاقتراح التغييرات والإضافات اللازمة لكي تقوم الأمم المتحدة بردود دينامية وفعالة على التحديات الكبرى التي تواجه السلام والتنمية. وبهذه الطريقة، سوف يتمكن المجتمع الدولي من اعتماد الصيغ والآليات ذات الصلة الواضحة بتحقيق الأهداف التي نشترك فيها داخل هذه المنظمة.

وكعامل حفاز لتلك المناقشات، ترجو المكسيك أن تنطوي العناصر التي سيتضمنها التقرير الذي يوشك أن يصدره الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير على فائدة خاصة، بالنظر إلى ما يتمتع به أعضاؤه من مؤهلات رفيعة ومن خبرة، فضلاً عما يتمتع به الفريق من استقلالية. ومن خلال هذه المناقشة، سوف نكون في موقف يسمح لنا بإصلاح مجلس الأمن مع التأكد من أننا لم نجانب الصواب، أو ما هو أسوأ من ذلك، أننا سائرون في عكس الاتجاه.

السيد الحشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة على كيفية إدارتكم لهذه المناقشة. كما يشكر وفدي السفير إمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة ورئيس مجلس الأمن عن الشهر الحالي، على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/59/2) المقدم للجمعية العامة وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

وبعد دراسة تقرير مجلس الأمن، يود وفدي أن يبدي الملاحظات التالية. فهذا البند من جدول الأعمال المتعلق بتقرير مجلس الأمن يمثل فرصة قيّمة لإمعان النظر في أعمال المجلس وتحديد الخطوات التي ينبغي اتخاذها للنهوض بأساليب عمل هذا الجهاز الهام.

وفيما يتعلق بشكل التقرير، يعرب وفدي عن ترحيبه بأن هذه الوثيقة أقصر طولاً، وتتضمن مقدمة تحليلية وفرعاً إحصائياً. بيد أنه يجب الاستمرار في بذل الجهود لمواصلة تحسين نوعية تقرير مجلس الأمن. فما زال يقتصر فيما يبدو على تصنيف للمقررات والقرارات المعتمدة، مع سرد واقعي نوعاً ما لأعمال هذه الهيئة.

وأما فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، فيسرني أن أرى أن مجلس الأمن قد عقد عدداً كبيراً من الجلسات العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت فيها دول كثيرة. ونرحب بالزيادة التي طرأت على عدد جلسات الإحاطة الإعلامية التي تنظمها الأمانة العامة. فهي تتيح لغير الأعضاء في المجلس فرصة للإلمام على نحو أفضل بكيفية تطور بعض المسائل المعروضة على مجلس الأمن.

بيد أنه ما زال هناك الكثير مما يلزم عمله لجعل أعمال المجلس أكثر شفافية حتى عن ذلك بالنسبة لنا بصفتنا الدول الأعضاء. ولا يزال يراودنا القلق من أن أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء الدائمين، لا يزال باستطاعتهم أن يقرروا على نحو انفرادي عقد الجلسات العلنية من عدمه، حتى وإن طلب عقدها بلد أو مجموعة من البلدان. وليس من المحتمل أن يزيد من مصداقية مجلس الأمن وفعاليته تشكيك بعض الدول في حق بلد ما في المشاركة في جلسة علنية بشأن مسألة على جانب كبير من الأهمية.

وإذا انتقلنا إلى فحوى تقرير مجلس الأمن، نرى أن المجلس لم يكتف بالرد على التهديدات الموجهة إلى السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، بل تعامل أيضاً بشكل مباشر في رباطة جأش وتصميم مع عدد من الصراعات في أفريقيا، بطرق منها إيفاد بعثات من المجلس إلى الميدان. ومع ذلك فإن جهود المجلس فيما يتعلق بالشرق الأوسط لم تكن على مستوى التوقعات. ويشكل الإحباط الناجم عن تكرار عجز المجلس عن الانخراط بشكل أكبر في تسوية قضية فلسطين تهديداً خطيراً للمنطقة ولسلطة مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بمسألة أخرى، أخذ التطبيق المتكرر ولكن على نحو انتقائي للفصل السابع من الميثاق يصبح مثيراً للارتباك. وثمة خطر من أن يؤدي هذا إلى تشويه سمعة الفصل السابع، بل والفصول الأخرى التي تتناول صون السلام والأمن.

أما فيما يتعلق بالبند ٥٣ من جدول الأعمال بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، فأود قبل كل شيء يا سيدي الرئيس أن أعرب عن تقديري لسلفكم، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين وللرئيسين المشاركين معه في الفريق العامل المفتوح باب العضوية على إسهامهم الممتاز في نظرنا البند موضع المناقشة اليوم. وقد تكرر التأكيد سنوياً على ما لإصلاح مجلس الأمن من أهمية حاسمة منذ إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية لمعالجة هذه المسألة بكل جوانبها في عام ١٩٩٣. وندرك جيداً بالتأكيد ما تتسم به هذه المهمة من دقة وتعقيد، ولكننا نرى أنه لا بد لنا من التوصل بأسرع ما يمكن إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن، بل ومن تكثيف العمل تحقيقاً لتلك الغاية.

وثمة تحديات جديدة تواجه العالم اليوم، ولذا يجب أن نتضافر في العمل معاً، ضمن نطاق الأمم المتحدة، التي لا تزال في نهاية المطاف أفضل إطار لتجميع جهودنا جميعاً من أجل كفالة السلام والأمن. كما أنها أيضاً مصدر الشرعية الدولية التي يجب أن تلتزم بها جميع الدول دون استثناء. وفي مواجهة هذه التحديات، يجب على مجلس الأمن أن يسترد فورا ثقة الدول والرأي العام العالمي، ليس فحسب من خلال إظهاره القدرة على المعالجة الفعالة لأصعب القضايا، بل أيضا من خلال جعله أوسع تمثيلا للمجتمع الدولي بأسره وللحقائق الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر.

إن المقترحات الغنية والمتنوعة التي قدمت لنا حتى الآن تشتمل على العناصر التي نحتاجها للتصرف بشأن تلك المسائل. ولكن منذ العام ١٩٩٣ لم يتمكن الفريق العامل المفتوح العضوية الذي يعالج هذه المسألة من إعداد صيغة محددة يوافق عليها الجميع.

وعلى الرغم من مبادرة الرئيس هنت خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة إلى الشروع في إجراء مناقشة حية لستة مواضيع رئيسية تتعلق بالإصلاح العام لمجلس الأمن، فإن التقرير المعروض علينا ما زال مجرد تجميع بسيط لأفكار ومقترحات كتلك التي تلقيناها خلال سنوات كثيرة.

ولا يعني ذلك أننا لا نعترف بالتقدم الذي تم إحرازه في بعض جوانب إصلاح المجلس. وفي الواقع، مكنتنا المداولات في الفريق العامل المفتوح العضوية خلال تلك السنوات من تحديد عدد من العناصر التي تحظى بتأييد واسع لدى غالبية الدول.

فمن الواضح إذا أن لدينا عناصر معينة يمكن استخدامها كأساس لحل يحظى بموافقة الدول الأعضاء كافة. ومن الواضح أيضا أن ما نحتاج إليه ليس الأفكار أو المقترحات، بل الإرادة السياسية اللازمة لإنجاز المهمة، وكذلك الالتزام المحدد بهذه الغاية.

إننا على ثقة بأنكم، سيدي، ستبذلون كل ما في وسعكم من أجل المضي قدما في هذا الطريق.

لقد شاركت تونس في جميع الجلسات التي عقدها الفريق العامل المفتوح العضوية منذ إنشائه، ونستمر بالثبات على موقفنا الذي أوضحناه مرارا. ويعتقد بلدي أن هدف الإصلاح هو تقوية التمثيل الديمقراطي والمنصف في المجلس وتعزيز مصداقيته وفعاليته.

ويجب على المجلس أن يكون انعكاسا للحقائق السياسية والاقتصادية لعالمنا المعاصر. ويجب أن يتمتع بالشرعية الديمقراطية اللازمة لكي يتصرف باسم المجتمع الدولي في تنفيذ ولايته بموجب الميثاق.

ولن يتمكن المجلس من بلوغ أهدافه بدون زيادة في فئتي التمثيل على حد سواء، وأعني العضوية الدائمة وغير

الدائمة. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، يجب أن يوفر حجم المجلس، بعد إعادة تشكيله، تمثيلا ديمقراطيا حقيقيا للبلدان النامية.

وفي ذلك السياق، ما زالت تونس تؤيد موقف أفريقيا الذي لم يتغير حتى يومنا هذا، والذي انعكس بوضوح لا لبس فيه في إعلان هراري الصادر بتاريخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ عن الاجتماع الثالث والثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية. وقد نص الإعلان على أنه ينبغي زيادة أعضاء المجلس في كلتا الفئتين، وأنه ينبغي تخصيص مقعدين دائمين للقارة الأفريقية. وينبغي أن يقرر الأفارقة أنفسهم بشأن هذين المقعدين وفقا لنظام التناوب القائم على أساس المعايير الحالية للاتحاد الأفريقي وأية عناصر إضافية قد تستخدم لتحسين تلك المعايير. وستبرهن أفريقيا، كما فعلت دائما، أنها قادرة على توزيع المقاعد المخصصة لها، وأنها ستفعل ذلك بدون تسرع لا لزوم له.

ويجب أن يكون للأعضاء الدائمين الجدد الامتيازات والصلاحيات نفسها التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون حاليا. وستقوم المناطق بترشيح الأعضاء الدائمين التابعين لكل منها، وسيتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بحق النقض، يؤيد وفدي موقف حركة عدم الانحياز، وهو أن استخدام هذا الحق ينبغي أن يقتصر على التدابير المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق. وغني عن القول إن موقفا إيجابيا وبناء إزاء هذه المسألة من جانب الأعضاء الدائمين في المجلس سيكون حاسما.

وأخيرا، إن مسألة الاستعراض الدوري للمجلس بعد إصلاحه ستكون عنصرا لا مفر منه في برنامج الإصلاح، ويجب أخذها مأخذ الجد. وسينظر إلى هذا الاستعراض بوصفه إجراء لبناء الثقة، وسيتيح لنا إمكانية إجراء تعديلات لازمة في المستقبل. ولكن الأهم من ذلك أن الاستعراض سيكون الآلية التي تمكننا من تقييم مساهمات الأعضاء الجدد في تعزيز فعالية المجلس.

وفي الختام، سيستمر وفدي بتقديم الدعم القوي لكل مقترح مكرس بشكل واقعي لعملية جعل المجلس تمثيليا وشفافا وديمقراطيا. ونثق بأن المناقشة الحالية في الجمعية حول هذا البند الهام ستسهم إسهاما مفيدا في المناقشة الموضوعية التي سنجريها بعد صدور تقرير الفريق الرفيع المستوى.

السيد أحمد (الهند) (تكلم بالانكليزية): إننا نرحب بفرصة المشاركة في هذه المناقشة المشتركة في إطار البند ١١ من جدول الأعمال: تقرير مجلس الأمن، والبند ٥٣ من جدول الأعمال: مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه وما يتصل بها من مسائل.

وإنني أنضم إلى المتكلمين الآخرين الذين سبقوني في التقدم بالشكر إلى السفير السير إمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة ورئيس مجلس الأمن، على عرضه تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

لقد شهد مجلس الأمن في الماضي القريب زيادة كبيرة في عدد المسائل التي عُرضت عليه للنظر فيها. ومع نهاية الحرب الباردة وبداية القرن الحادي والعشرين برزت تهديدات وتحديات جديدة للسلم والأمن الدوليين. وقد استدعى بعض هذه التهديدات، التي تتمثل في تزايد عدد الصراعات داخل الدول وفيما بينها، ردودا تقليدية اتخذت شكل التدابير الرامية إلى منع الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام، والعدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع.

وثمة تهديدات أخرى ليست مباشرة بنفس الدرجة، وتشكل بغموضها خطرا أعظم على النظام الدولي. ومن بين تلك التهديدات الإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار

الشامل بين أطراف لا تتمتع بصفة الدول، والجريمة الدولية، والمخدرات. وتتطلب تلك القضايا ردودا مختلفة تماما، وما زلنا منكبين على وضع الآلية المناسبة لذلك.

وقد كان على المجلس أن يتصرف بحزم لمواجهة التهديدات الجديدة. فهذه التهديدات وضعت أعباء هائلة على كاهل نظام الأمن الجماعي القائم، وضغطت عليه في بعض الأحيان إلى حد الإنهاك. وإن قدرة المجلس على التصرف الفعال والمسؤول في المستقبل ستوفر تأكيدا هاما إلى المجتمع الدولي على أن شواغله في مجال الأمن تتم معالجتها بصورة مرضية.

ويستدعي ذلك ليس فحسب الإرادة السياسية ووحدة الموقف بشأن القضايا، بل أيضا الإدراك بأن القرارات المتخذة في المجلس تعكس شواغل وتطلعات مجموع الأعضاء. وجعل النظام القائم أكثر ديمقراطية وشفافية في أعماله، وأكثر مراعاة لمختلف الأفكار والمصالح والحساسيات، سيكون أساسيا لنجاح هذا المسعى مع مرور الزمن.

وفي الآونة الأخيرة انتحل المجلس بشكل متزايد صلاحيات التشريع وإبرام المعاهدات، كما يُعبر عن ذلك العديد من قراراته. ويستثنى من ذلك القراران ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ولكن ينبغي لهذه الإجراءات أن تظل هي الاستثناء وألا تصبح معايير. وباللجوء المتزايد إلى القرارات وإجراءات التنفيذ في إطار الفصل السابع من الميثاق حتى بشأن الأمور التي يمكن حلها على نحو أفضل من خلال التعاون المتعدد الأطراف، يمكن أن تؤدي جهود مجلس الأمن في أغلب الأحيان إلى نتيجة عكسية. ولا يمكن لمجلس الأمن أن ينجح في تنفيذ إجراءاته على أفضل وجه إلا حينما تتخذ قراراته من خلال عملية مشاورات مع العضوية على نطاق أوسع.

وينظر وفد بلدي بقلق إلى ميل المجلس إلى اتخاذ قرارات بشأن قضايا تؤثر على عضوية الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع من دون مراعاة آراء الدول المعنية. ونناشد المجلس أن يكفل توفير ما يكفي من الفرص لكي تصبح آراء العضوية بنطاقها الأوسع مسموعة بشأن القضايا المهمة، عن طريق آليات شفافة من قبيل المناقشات المفتوحة قبل اتخاذ قرارات بشأن هذه القضايا.

وقد أعربت أغلبية الوفود عن القلق إزاء الافتقار إلى الشفافية في عمل المجلس أثناء المناقشة التي جرت في إطار هذا البند أثناء الدورة الماضية للجمعية العامة. ومع ذلك، يبدو للأسف أن المجلس قد أولى اهتماما قليلا جدا لتلك الشواغل. وقد أوصينا تحديدا بأن يلغي المجلس الانتقائية المطبقة حاليا فيما يتعلق بالمشاركة وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس، وذلك لصالح إضفاء الطابع الديمقراطي على عمله. ومع ذلك، ففي حدث حصل مؤخرا، لم يسمح سوى لممثل واحد عن مجموعة معينة من الدول أن يعرب عن آرائه بشأن قضية، تؤثر في نظرنا على جميع الدول.

وقد تكلمنا أيضا ضد الافتقار الواضح إلى الشفافية في جدولة الجلسات المفتوحة والعلنية للمجلس. وباستثناء تطورات غير متوقعة، لم يكن لدى المجلس سبب لعدم الإفصاح عن كامل نواياه إزاء الجلسات العلنية والمفتوحة المدرجة في جدول أعماله الذي ينشر في بداية كل شهر. وهذا الافتقار غير المفهوم إلى الشفافية لا يمكن إلا أن يثير الشكوك لدى العضوية بنطاقها الأوسع ويدعم الانطباع بأن المجلس يعمل بصفته كيانا منفصلا عن العضوية بنطاقها الأوسع من حيث التمثيل والنوايا على حد سواء.

وعلاوة على ذلك، فقد استرعينا الانتباه في الماضي إلى العدد المتزايد من المناقشات المواضيعية في المجلس بشأن قضايا تندرج في أغلب الأحيان ضمن اختصاص الجمعية

العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أوصينا بأن تقيد هذه الحالات من أجل الاستخدام الأكثر كفاءة لوقت المجلس في التعامل مع القضايا الملحّة، وكفالة إحراز نتائج أكثر فائدة حينما تكون هذه القضايا المواضيعية ذات أهمية مباشرة لعمل المجلس. ولقد حان الوقت، في رأينا، أن تعقد المناقشات المواضيعية في الجمعية العامة.

والاستنتاج الذي لا مفر منه هو أن مجلس الأمن لن يكون فعالا بحق ولن تحترم قراراته إلا إذا كان يمثل مصالح العضوية بنطاقها الأوسع، ويُرى على هذا النحو وإمعان النظر في البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس سيكشف أن معظم القضايا قيد نظره تتعلق بالعالم النامي. ومع ذلك، فالبلدان النامية تمثل أقل من نصف عضوية المجلس في أفضل الأوقات. ويزداد هذا التناقض حدة حينما ينظر في العضوية الدائمة بمعزل عن أي شيء آخر.

وهناك اعتراف عالمي بالحاجة الملحّة إلى إجراء إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة بغية إيجاد تعددية أطراف أقوى وأكثر فعالية. ولا يمكن أن يكون هذا الإصلاح محدوداً أو أحادي الاتجاه، بل يجب أن يكون كاملا وشاملا. وينبغي أن يضم عناصر من قبيل تنشيط الجمعية العامة، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإصلاح آلية الأمانة العامة، وإصلاح عملية التخطيط ووضع الميزانية، وقبل كل شيء توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله وعمليات اتخاذ القرار فيه. ومن شأن ذلك أيضا أن يجعل من الممكن إعادة المسؤولية عن جدول الأعمال الاقتصادي للأمم المتحدة، ناهيك عن قضايا الفعالية والسلطة، إلى الجمعية العامة.

إن مجلس الأمن، بتشكيله الحالي، لا يمثل الحقائق المعاصرة. وقد ألمح رئيس وزراء الهند إلى هذا الاختلال حينما أعلن في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر أن ”أغلبية عظمى من شعوب العالم لا يمكن تهميشها بعيدا عن مؤسسة تصدر اليوم تشريعات بشأن عدد متزايد من القضايا، ولها تأثير يتزايد على الدوام“ (A/59/PV.7). وقد تضاعف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أربع مرات منذ إنشائها في عام ١٩٤٥، بما في ذلك زيادة حادة في عدد البلدان النامية. وعلى الرغم من أن أحكام الميثاق تعطي الجمعية العامة سلطة وسيادة كبيرتين، إلا أنهما تبددتا بثبات في العقد الماضي.

ويجب أن يكون للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجود حاسم للاستجابة لتطلعات الدول الأعضاء نحو الديمقراطية، والعمل وفقا لذلك. بعبارة أخرى، أنه بدون انضمام البلدان النامية إلى مجلس أمن موسع وحضورها فيه، ستكون جميع عناصر الإصلاح الرامية إلى استعادة سلطة الجمعية العامة بلا جدوى.

وحقيقة أن الأغلبية العظمى من العضوية العامة في الأمم المتحدة غير ممثلة في فئة الأعضاء الدائمين، وأنها ممثلة على نحو غير كاف في فئة الأعضاء غير الدائمين لهي خطأ يحتاج إلى أن يصحح بصورة عاجلة إذا ما كان لقرارات وإجراءات المجلس أن ينظر إليها على أنها تمثيلية وشرعية. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت أطراف فاعلة جديدة من العالم النامي، ومن المهم أن تجد مكانها في مجلس أمن أعيد تشكيله.

ولذلك، فمن الحتمي أن يجرى إصلاح شامل لمجلس الأمن، بما في ذلك توسيع عضويته في كل من فئتي الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين، وأن تنضم إليه بلدان نامية وبلدان متقدمة النمو على حد سواء بوصفها أعضاء دائمين جددا. ومن شأن أي محاولة لأن يقتصر التوسيع على مجرد فئة الأعضاء غير الدائمين أن تفشل في تكوين التمثيل الضروري داخل المجلس. ولن يؤدي استحداث مقاعد

جديدة نصف دائمة إلى إيجاد التمثيل المنصف أو تعزيز شرعية المجلس أو فعاليته أو تمثيله. وهذه المحاولات الجزئية لن تعمل إلا على الحفاظ على الهيكل الحالي لمجلس الأمن ومن شأنها، في الواقع، أن تبدد مصداقيته إلى أبعد من ذلك. وبدلا من تصحيح الوضع، فإنها ستزيد من حدة أوجه النقص في هيكل مجلس الأمن وعمله.

وقد أعربت الهند من جانبها عن الاستعداد للاضطلاع بمسؤولياتها بوصفها طرفا فاعلا عالميا في مجلس الأمن الموسع. وسنعمل بالتعاون مع البرازيل وألمانيا واليابان ومرشح من أفريقيا في سعينا لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشرعية وفعالية.

السيد باك غيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): إن مجلس الأمن هيئة ذات أهمية قصوى تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين حتى أكثر من الجمعية العامة.

ويرى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن المداولات الجارية بشأن البنود الحالية من جدول الأعمال مناسبة مهمة لمجلس الأمن حتى يستعرض عمله السنوي من أجل السلم والأمن الدوليين، ويستخلص الدرس المناسب من الجمعية العامة، التي تمثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي ذلك السياق، يود وفدي أن يتقدم ببعض الآراء فيما يتعلق بتقرير مجلس الأمن، وكذلك بقضية إصلاح مجلس الأمن المعروضة على الدورة الحالية.

أولا، من المهم أن يتخذ مجلس الأمن تدابير للقضاء على النزعة الأحادية التي تمارسها الدولة العظمى إذا أراد أن يفي بمهمته في صون السلم والأمن الدوليين، بما يتواءم وميثاق الأمم المتحدة. فالنزعة الأحادية تطيح من دون رحمة أغلب المصالح العالمية المشتركة للمجتمع الدولي، باعتبارها مذهبا خطيرا تتخذه الدولة العظمى في السعي إلى إنشاء نظام عالمي أحادي بغية أن تخضع كل البلدان لمصالحها هي.

ومنذ حوالي عقد من الزمن، ومجلس الأمن منخرط بشكل عميق في مسألة العراق، يفرض عمليات تفتيش على ذلك البلد تحت ذريعة منع تطوير أسلحة الدمار الشامل، وذلك لخدمة مصالح الدولة العظمى. ومع ذلك، اخفق المجلس في منع العدوان الأحادي ضد العراق. وينبغي للدول الأعضاء أن تستخلص العبرة من ذلك.

ثانيا، ينبغي التقيد بمبدأ النزاهة في جميع أنشطة مجلس الأمن. ولا يجوز لمجلس الأمن أن يصبح جهازا يتناول مجرد القضايا المتعلقة بالبلدان الصغيرة والضعيفة ويلجأ إلى فرض الجزاءات عليها واستخدام القوات المسلحة. وبدلا من ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى لأي بلد مسؤول عن الإخلال بالسلام، سواء أكان دولة عظمى أم بلدا يحظى بحماية الدولة العظمى، وأن يتخذ خطوات مناسبة لتحمل مسؤوليته بنزاهة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ومجلس الأمن، من دون ضمان الإنصاف في أنشطته، لن يتمكن من أن يحل النزاعات بسلاسة، ويسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلم والأمن الدوليين، فيحظى من ثم بمصداقيته في نظر المجتمع الدولي.

لقد انقضت أكثر من ١٠ سنوات منذ أن بدأت الجمعية العامة مداولاتها حول مسألة إصلاح مجلس الأمن. إلا أن آفاق إصلاح مجلس الأمن لا تزال كئيبة، وذلك يثير قلق الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولم يتم التوصل حتى إلى تلاق بسيط في الآراء حول التزامن في زيادة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين فيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن، التي تشكل جوهر إصلاحه. ورغم أنه تم اتخاذ تدابير معينة من حيث تحسين أساليب عمل

مجلس الأمن، لم تتخذ حتى الآن تدابير كبيرة، من قبيل السماح للأطراف في الصراعات بحضور المشاورات غير الرسمية ذات الصلة.

وذلك لا يعزى إلى قلة المشاورات أو المقترحات المعقولة، وإنما إلى حقيقة أن بعض الدول الأعضاء لا تملك الرغبة السياسية في أن تكفل حلا عادلا لمسألة إصلاح مجلس الأمن. والواقع يتطلب أن يضع كل بلد عضو مصالحه الشخصية جانبا ويعطي الأولوية للمصالح المشتركة للدول الأعضاء في المداولات الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رؤية الجمعية العامة تخطو خطوات في هذه الدورة نحو إحراز تقدم كبير في النظر في إصلاح مجلس الأمن عام ٢٠٠٥، بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة، بعد إجراء تحليل دقيق وموضوعي للوضع الراهن.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من الضروري أن توجه جميع الدول الأعضاء مداولاتها حول إصلاح مجلس الأمن نحو كفالة طابع الإنصاف التام لمجلس الأمن في حل التراعات الدولية. وإصلاح مجلس الأمن يجب ألا يقتصر على مجرد زيادة عضويته أو إدخال بعض التعديلات على أساليب عمله. وبدلا من ذلك ينبغي أن يكون الإصلاح إصلاحا جوهريا.

ويؤمن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تدابير القضاء على الأنانية الأحادية – التي تستغل مجلس الأمن عند الضرورة وتنبذه بلا هوادة عند انتفاء الحاجة إليه – ينبغي أن تشكل جوهر الإصلاح.

وفي ما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن؛ يجب ايلاء الأولوية لكفالة التمثيل التام للبلدان النامية في توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. ومن الأساسي بغية إشاعة الديمقراطية في الأمم المتحدة وإيجاد حل عادل للتراعات أن نكفل التمثيل التام للبلدان النامية، التي تشكل الأغلبية في عضوية الأمم المتحدة.

ونظرا للتوقعات المتشائمة حيال التوصل إلى أي اتفاق على توسيع العضوية الدائمة، يعتقد وفدي أن من الواقعي زيادة العضوية غير الدائمة، في الوقت الحالي. وبفعل ذلك، سنؤدي الغرض الحقيقي للإصلاح عن طريق تصحيح الاختلال الحالي في تكوين مجلس الأمن، وإتاحة فرصة متساوية لجميع الدول الأعضاء للمشاركة في أنشطة مجلس الأمن.

وعلى خلاف توسيع العضوية غير الدائمة، يتطلب توسيع العضوية الدائمة مثابرة أكبر من جانب الدول الأعضاء، إذ يرتبط بقضايا حساسة ومعقدة مثل معايير قبول الأعضاء الدائمين الجدد، ومنحهم حق النقض، وما إلى ذلك. وفي هذه الحال، ينبغي للمرء ألا يحاول تأخير التقدم صوب تحقيق مجمل إصلاحات مجلس الأمن بسبب قضية توسيع العضوية الدائمة. وأي محاولة لفعل ذلك يقصد بها معارضة الإصلاح الحقيقي.

أخيرا، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يؤكد مرة أخرى موقفه بأن إصلاح مجلس الأمن يجب أن ينفذ على أساس كفالة التمثيل التام للدول الأعضاء لصالح البلدان النامية، وأن يعرب عن الأمل في اتخاذ خطوات عملية لبلوغ تلك الغاية.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن شكري للسفير إمير جونز باري، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على تقديمه لتقرير المجلس عن الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ ولغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. كما أود أن أؤكد في هذه المناسبة على أن مناقشة الجمعية العامة لتقرير مجلس الأمن تؤكد، من جهة،

الدور الحيوي الملقى على عاتقها في مناقشة جميع القضايا التي تدخل في نطاق الميثاق، وتتيح، من جهة أخرى، للدول الأعضاء التعبير عن آرائها إزاء العمل الذي يقوم به المجلس للنهوض بمسؤولياته عن حفظ الأمن والسلم الدوليين. وبالنسبة لسورية، فإن هذا التقرير يعكس جزءا من الجهد الذي قامت به من خلال عضويتها في المجلس حتى نهاية العام الماضي.

مما لا شك فيه أن مجلس الأمن قد بذل خلال الفترة الماضية جهودا لمعالجة القضايا المطروحة أمامه، وأولى أهمية للعمل على إعادة الاستقرار إلى مناطق نزاع حول العالم. ولعل القضايا الأفريقية قد حظيت بالحيز الأكبر من جدول أعماله، ونحن مرتاحون لذلك.

كذلك استمر المجلس في عقد المزيد من الجلسات العلنية بقصد إضفاء المزيد من الشفافية على عمله، وإتاحة الفرصة للدول غير الأعضاء فيه للتعبير عن وجهات نظرها إزاء القضايا المطروحة أمامه. إلا أن ما يؤسف له هو عدم تمكن المجلس من الرد على التساؤلات الجدية التي طرحتها الأحداث والظروف خلال الفترة المنصرمة حول دوره وفاعليته. ولعل عجز المجلس عن وضع حد للممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل أصدق مثال على عدم قدرة مجلس الأمن على القيام بدوره في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ووقف سياسات إسرائيل العدوانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تتصاعد وتزداد بفضل الحضانة التي تتمتع بها داخل المجلس.

إن ما يدعو حقيقة إلى القلق هو ابتعاد المجلس عن الموضوعية، واستخدامه معايير مزدوجة قد تهدد بتقويض دوره، ودور الشرعية الدولية ككل، والتي نحتمي نحن جميعا بظلالها. ففي الوقت الذي يفشل فيه المجلس في اتخاذ قرارات هامة إزاء مسائل تهدد الأمن والسلم الدوليين بسبب استخدام حق النقض غير المبرر، يستطيع المجلس اتخاذ قرار كان مجرد عرضه مفاجأة للكثيرين، ليس فقط لأنه خارج اختصاصه، بل لتدخله في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي يشكل سابقة خطيرة، من جهة، ويزيد، من جهة أخرى، حدة التساؤلات المتعلقة بدور المجلس وفاعليته. إن العرب في كل مكان وأجهزة إعلامهم ومثقفيهم يشككون جديا في قدرة مجلس الأمن على مواجهة التحديات والمسؤوليات المطروحة أمامه، ومما يزيد القلق هو أن مجلس الأمن ينحو باتجاه أخذ دور تشريعي في قضايا عديدة، بما يتناقض مع مسؤولياته، وبما يعتبر تطاولا على دور الجمعية العامة.

إن سورية معروفة بدعمها المستمر للأمم المتحدة ومنظماتها، ومعروفة أيضا بدعوتها إلى تطبيق قراراتها، لكن هذا لا يعني ألا ننتقد الأخطاء عندما تقع، وخاصة ازدواج المعايير في التعامل مع هذه القرارات، أو إصدارها خارج نطاق صلاحياتها ومسؤولياتها. وأعتقد أن هذا الأمر يقع في صميم مفهوم الإصلاح الذي نتحدث عنه وننادي به، والذي يحول دون تحويل هذه المؤسسة الدولية إلى أذرع لقوى كبرى على حساب مصالح الدول الأصغر.

إن الهدف الأساسي الذي يكمن خلف إصلاح الأمم المتحدة هو تعزيز قدراتها على مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة. أما المبدأ الذي يجب أن يُبنى عليه الإصلاح فهو الالتزام بمبادئ ومقاصد الميثاق. وتتابع سورية مداولات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي شكله الأمين العام، والذي سيستعرض التهديدات الحالية والمقبلة للسلم والأمن الدوليين وواقع الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة وتقديم اقتراحات بشأن تعزيز دورها. وستشارك سورية في المناقشات التي ستجريها الدول الأعضاء حول ما سيتوصل إليه هذا الفريق من آراء ومقترحات.

إن عملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك متكامل العناصر، يُراعى فيه مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، إضافة إلى تحقيق الشفافية وتحمل المسؤولية وإرساء الديمقراطية في أساليب عمل المجلس، بما في ذلك عملية صنع القرار فيه. إن عملية توسيع مجلس الأمن بفئتيه يجب أن تتضمن تمثيلا عادلا للدول النامية دون تهميش، وبما يتفق مع موقف دول حركة عدم الانحياز، كما أنها يجب أن تكون شاملة، بعيدة عن الانقسام، وتراعي دور المجموعات الإقليمية ووجهة نظرها.

ونود أن نشير في هذا الصدد إلى أن المجموعة العربية كانت قد أكدت طيلة المشاورات السابقة حول هذا الموضوع على ضرورة أن يُخصص مقعد دائم للدول العربية في أية عملية إصلاح قادمة، بحيث تحصل الدول العربية، لدى إقرار توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن، على مقعد دائم تشغله بالتناوب، ووفقا للمعايير المعمول بها في جامعة الدول العربية، إضافة إلى مقعدين غير دائمين. ونشير في هذا الصدد إلى أن دورة تناوب الدول العربية على المقعد غير الدائم الذي تشغله الآن تبلغ ثلاثين عاما، وهو أمر غير عادل وغير مقبول تحت مختلف المعايير.

ونتطلع إلى الاجتماعات القادمة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ويحدونا الأمل في أن يتمتع كافة أعضاء الأمم المتحدة بنفس القدر من المسؤولية والحماس تجاه إصلاح هذه المنظمة التي هي أساس العمل الديمقراطي الدولي، وذلك لتحقيق تطلعات شعوبنا إلى الأمن والاستقرار.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلدي بالتقرير السنوي لمجلس الأمن (A/59/1). وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا لرئيس المجلس، السفير السير إمير جونز باري، على عرضه الواضح والتقدير للتقرير.

وتتضمن الوثيقة المعروضة علينا طائفة كبيرة من المسائل التي تناولها مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولقد أعدت الأمانة العامة هذا التقرير وفقا للشكل المنقح الذي اتفق عليه مجلس الأمن عام ٢٠٠٢ ويتضمن موجزا تحليليا لأعمال المجلس.

وكان جدول أعمال المجلس زاخرا بقضايا أفريقيا والشرق الأوسط وأفغانستان، وكذلك بقضايا أخرى هامة. وظل العراق بؤرة اهتمام المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشيد بجهود مجلس الأمن لتعزيز دور الأمم المتحدة في مساعدة شعب العراق على إعادة بناء بلده وتهيئة البيئة المستقرة والآمنة.

وكانت الحالة في أفغانستان بندا آخر هاما في جدول أعمال المجلس. والانتخابات التي أُجريت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ أصبحت معلما بارزا آخر في الطريق نحو الديمقراطية والاستقرار في أفغانستان. وما زلنا نعتقد أن نجاح العملية السياسية في أفغانستان يعتمد على محافظة الأمم المتحدة على دورها التنسيقي في تسوية الحالة في ذلك البلد.

وتوافق كازاخستان على جهود مجلس الأمن المستمرة لمعالجة الصراعات الدائرة حاليا. ونعتقد أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشكل أحد العناصر الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين. وهي إحدى الأدوات الأساسية المتاحة لمجلس الأمن في تسوية الصراعات والمنازعات.

ونلاحظ باستحسان أن المجلس قد حول نقاشه عن قضايا السلم والأمن إلى مفهوم أوسع كثيرا للأمن، موليا أهمية خاصة لقضايا حقوق الإنسان، وسيادة القانون، ودور المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، والعوامل الاقتصادية

والاجتماعية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ونحن نرحب بحقيقة أن مجلس الأمن في السنوات الأخيرة قد اتخذ تدابير لضمان انفتاحه أمام غير الأعضاء. والآن تعقد المناقشات المواضيعية المفتوحة والإحاطات الإعلامية التفاعلية بصورة أكثر تواترا. إن ذلك يمثل تطورا ايجابيا في كل المجلس ويجب أن نشجع جهوده من أجل مواصلة الخطوات في ذلك الاتجاه.

لقد تحدث الأمين العام مرارا وتكرارا عن الحاجة إلى معالجة قضية تشكيل مجلس الأمن لضمان أن تنال قراراته مزيدا من الاحترام. وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي هو قيد النظر اليوم، يذكر أنه بالرغم من النجاح المحدود في مجال أساليب العمل، فإنه لم يتحقق أي تقدم ملموس في مجال إصلاح مجلس الأمن. ومن الملاحظ أن المأزق الذي يعيق الإصلاح يرجع إلى الطبيعة المعقدة للقضية.

لقد أعربت كازاخستان عن موقفها من ذلك الموضوع الهام. ونحن نشارك في الشعور بالحاجة الملحة إلى إدخال تغييرات على مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يكون أكثر تمثيلا ومشروعية وشفافية وأيضا أكثر فعالية. وترى كازاخستان أن المجلس، بشكله الحالي، لم يعد يعكس واقع عالمنا اليوم. إننا نعتقد أن التمثيل العادل للدول الأعضاء في مجلس الأمن يمكن أن يعزز قدرة المجلس على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بفعالية والاضطلاع بدوره في تسوية الأزمات.

ينبغي تنشيط المجلس بإضافة عدد جديد من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. ونحن نؤيد توسيع مجلس الأمن على أساس التمثيل الجغرافي المنصف واحترام السيادة المتساوية لكل الدول الأعضاء. وينبغي لآسيا وأفريقيا ودول أمريكا اللاتينية أن تحصل على تمثيل أوسع في مجلس الأمن وأن تشارك مباشرة في البحث عن حلول للمشاكل الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي.

ونعتقد أيضا أنه من الضروري زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، مع مراعاة مصالح منطقة آسيا. كما أننا نشارك في الرأي القائل بأن الفقرات الواردة عن ''الدولة العدو'' في ميثاق الأمم المتحدة قد فات عليها الزمن.

فيما يتعلق بمسألة إصلاح المجلس، نحن نتطلع إلى مناقشة تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير مناقشة مثمرة. ونعتقد أنه يتعين على الفريق العامل المفتوح باب العضوية مواصلة عمله، مع مراعاة التقدم الذي أنجز في الدورات السابقة للجمعية العامة. يجب علينا أن نبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق شامل يغطي كل جوانب إصلاح مجلس الأمن. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي استمرار العمل بشأن المسائل المدرجة في المجموعة الأولى والمجموعة الثانية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية أثناء هذه الدورة.

وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر للرئيس السابق للجمعية العامة، السيد جوليان هنت، على جهوده في توجيه عمل الفريق في الدورة الأخيرة. ونقدر مبادرته للبدء في مناقشة فعالة بشأن المواضيع الجوهرية التي تتعلق بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

إننا نتطلع إلى العمل على نحو وثيق مع مجلس الأمن والمساهمة الفعالة في جميع جهوده للوفاء بالحاجة العالمية إلى السلام.

السيد نوفوتنا (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لسفير المملكة المتحدة السير إمير جونز باري، رئيس مجلس الأمن، لعرضه الشامل لتقرير مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر أعضاء الأمانة العامة على جهودهم في إعداد التقرير.

ويسرنا أن نرى أن التقرير السنوي لهذا العام أخذ بالنهج الجديد الذي بدأ عام ٢٠٠٢ بهدف تحسين التقرير من ناحية الشكل والمضمون. ويرحب وفد بلدي بالمناقشة المشتركة بشأن تقرير مجلس الأمن وبشأن مسألة التمثيل في المجلس، مما يسمح لنا باستخدام وقتنا بصورة أكثر كفاءة وفعالية.

إن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المسؤول عن حفظ السلم والأمن العالميين، أمر حيوي لنجاح منظمتنا في وقت تتطلب فيه مواجهة التحديات والمشاكل العالمية إدارة قوية ودولية حقا. وفي المناقشة العامة لهذه السنة تناول العديد من القادة العالميين في بياناتهم مسألة إصلاح مجلس الأمن. وتركزت معظم آرائهم حول توسيع عضوية مجلس الأمن.

وإصلاح مجلس الأمن أيضا إحدى القضايا التي ينظر فيها الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام كوفي عنان العام الماضي. وسوف يتوفر تقرير الفريق قبل نهاية هذا العام ونأمل بإخلاص أن يقدم اقتراحات مفيدة لإعادة تشكيل مجلس الأمن في الأجل الطويل بما يفيد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل.

من الواضح أنه يجب على مجلس الأمن أن يصبح أكثر ديمقراطية وأكثر اتساقا وفعالية وانفتاحا. ويجب ألا يعمل بصفته أداة جيوسياسية للدول الكبرى وإنما بصفته جهازا يتمتع بالشفافية والشرعية وخاضعا للمساءلة أمام العضوية الأوسع للأمم المتحدة.

هناك اتفاق شبه عالمي على أنه ينبغي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ليصبح أكثر تنوعا وتمثيلا للمناطق والبلدان ذات الأحجام المختلفة. وزيادة عدد الأعضاء من شأنها تعزيز قدرة المجلس على أن يكون مرجعا موثوقا به للسلم والأمن والعدالة الدولية. وذلك من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من الدعم لقراراته، وكذلك إلى المزيد من المشاركة في العمليات التي تنشأ عن هذه القرارات. وفي نهاية الأمر يمكن أن يصبح مصدر تشجيع للقيادة المسؤولة في دول العالم التي تعاني من أكثر الأوضاع تفجرا في العالم.

إن سلوفاكيا تؤيد فكرة توسيع المجلس في الوقت المناسب إلى عدد أقصاه ٢٥ عضوا، وبتوزيع جغرافي وإقليمي أكثر إنصافا دون الحد من فعاليته وكفاءته. وسلوفاكيا، مثل دول أعضاء كثيرة أخرى، ترى أنه ينبغي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في فئتيه الدائمة وغير الدائمة. وهذا النهج من شأنه ضمان تكييف المجلس بشكل دينامي مع الواقع الدولي المتطور الذي ظهر منذ عام ١٩٤٥، عندما وضعت ولاية الأمم المتحدة.

إن الهيكل الحالي للعضوية كما هو واضح غير متوازن ولا يعكس حقيقة العضوية في الأمم المتحدة. إذ أن أربعة أخماس البشرية التي تعيش في الدول النامية لا يوجد لديها سوى صوت واحد بين الأعضاء الدائمين. ويبدو أنه من المناسب أن يشمل التوسيع في فئة الأعضاء الدائمين بلدانا من الجنوب. وهذا التوسيع وحده هو الذي يمكن أن يصحح عدم التوازن الحالي في تشكيل المجلس. ونلاحظ على النحو الواجب أن العديد من البلدان النامية والبلدان الصناعية ذات الإمكانيات السياسية والاقتصادية قد طالبت بالحصول على العضوية الدائمة. وترى سلوفاكيا أن توسيع مجلس الأمن ينبغي أن يشمل أيضا ألمانيا واليابان بصفتهما عضوين جديدين دائمين.

منذ التسعينيات، أصبح مجلس الأمن أداة أكثر فعالية في تعبئة المجتمع الدولي لصد العدوان وإدارة الصراعات والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقد شهدت أنشطة المجلس زيادة كبيرة فيما يتصل ببعثات حفظ السلام واتخاذ تدابير قسرية. كما تشعبت أعمال المجلس في العديد من

المجالات الجديدة التي تتجاوز التعاريف التقليدية للسلم والأمن.

وبالإضافة إلى تغيير تكوين مجلس الأمن، علينا أن نعزز أساليب عمله. وقد تحقق بعض التقدم بالفعل نحو جعل عمل المجلس أكثر شفافية. كما اتخذ عدد من القرارات من جانب المجلس ذاته فيما يتصل بإصلاح إجراءاته في مسعى يهدف إلى زيادة وتعزيز شفافية العملية التداولية في المجلس وخضوعه للمساءلة أمام كل أعضاء الأمم المتحدة. وقُدمت اقتراحات ومبادرات أخرى بغية زيادة كفاءة الأداء.

وعلى سبيل المثال، تعقد الآن اجتماعات مباشرة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، مما يسمح لتلك البلدان بالإعراب عن آرائها في المجلس مباشرة، والإسهام في إنشاء عمليات حفظ السلام وتحديد ولاياتها. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى تحسن نوعية تقارير المجلس وازدياد وتيرة عقد الجلسات والمناقشات المفتوحة.

ومن المقبول بشكل عام أنه ينبغي زيادة تعزيز العلاقة التعاونية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في أداء مهمة صون السلم والأمن الدوليين. وولاياتهما، كما حددهما الميثاق، ترسيان توازناً دستورياً بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار ١٢٦/٥٨، الذي ينص على إنشاء آلية موسعة للتنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

وأود أن أتناول بإيجاز مسألة حق النقض. إذ أن كثيراً من الدول الأعضاء ترى أن حق النقض قد عفا عليه الزمن وأنه مسؤول عن كثير من الإجراءات غير الديمقراطية وغير الفعالة للمجلس. وسلوفاكيا تتشاطر الرأي القائل بأن حق النقض ينبغي ألا يقتصر على بضع دول بعد الآن. إلا أنه ليس من الواقعية في شيء أن نفترض أن حق النقض سوف يتغير في عُجالة. فهجران حق النقض، الذي يقتصر على عدد من الدول الكبرى، ينبغي أن يتم تدريجياً ولكن بصورة منهجية.

وإصلاح الأمم المتحدة ليس عملية سهلة. ويكمن جوهر الإصلاح، لا ريب، في إصلاح أقوى هيئاتها، التي تتمتع بسلطة فريدة في ظل الميثاق والقانون الدولي. ورغم العراقيل الكبيرة التي لا بد أن نتغلب عليها، ينبغي ألا نتوانى في جهودنا من أجل تحقيق إصلاح مجدٍ لمجلس الأمن، حتى يواصل أداء دور فعال بوصفه المنسق لتسوية الصراعات في عصرنا.

السيدة لاوهافان (تايلند) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، يود وفدي أن يعرب عن امتناننا للسير إمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على عرضه لتقرير مجلس الأمن صباح هذا اليوم. كما نعرب عن تقديرنا للأمانة العامة على ما قامت به من عمل وجهد في إعداد هذا التقرير، الوارد في الوثيقة A/59/2. لقد رسم التقرير حقاً صورة شاملة للعمل الذي اضطلع به مجلس الأمن خلال الدورة السابقة.

ويرحب وفدي أيضاً بتنظيم المشاورات والإحاطات الإعلامية المفتوحة لكل الدول الأعضاء، ونتطلع إلى تنظيم مثل هذه الاجتماعات في المستقبل، حيث أنها تقوم بدور كبير في توفير المعلومات وتحقيق تفهم أفضل لعمل مجلس الأمن لدى جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة. ويرى وفدي أن المشاورات المفتوحة تتيح الفرصة للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن للإسهام في عملية صنع القرارات، بحيث يمكن للمجلس أن يتخذ قرارات أكثر استجابة وأوثق صلة. وتحقيقاً لهذا الغرض، نشجع كثيراً على إجراء الحوارات والمشاورات، فضلاً عن توزيع برنامج عمل مجلس الأمن.

وفي الأسبوع الماضي، تشرف وفدي بمخاطبة الجمعية في إطار البند ٥٢، ''تنشيط أعمال الجمعية العامة'' والبند ٥٤، ''تعزيز منظومة الأمم المتحدة''. واليوم، يسعد وفدي أن يتناول البند ٥٣، ''مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة''. ويرى وفدي أن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يتم بطريقة كلية. وبعد أن تكلمنا عن إصلاح الجمعية العامة وتنشيطها، فإن الخطوة المنطقية التالية هي تشاطر آراء وفدي بشأن إصلاح مجلس الأمن.

علينا أن نواجه حقيقة أن العالم يشهد تغييرات كثيرة وتحتاج تلك التغييرات إلى آلية أكثر استجابة وديمقراطية كيما تتسنى معالجتها بطريقة صحيحة على المستويين الوطني والدولي. ويرى وفدي أن إصلاح مجلس الأمن من خلال جعل التمثيل الجغرافي فيه أكثر إنصافاً وزيادة عضويته، في الواقع أمر مطلوب إن كان للمجلس أن يستجيب بفعالية للتحديات الجديدة التي نتكلم عنها.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يرحب وفدي بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، الوارد في الوثيقة A/58/47، الذي يوصي بمواصلة مناقشة هذا الموضوع خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ويود وفدي أيضاً أن يهنئ السيد جوليان هنت، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، على تفانيه وجهوده الدؤوبة في إنعاش زخم عملية إصلاح مجلس الأمن والحفاظ عليه، الأمر الذي وفر أساساً لمداولاتنا اليوم وخلال المدة المتبقية من الدورة الحالية. ووفدي يتعهد بالدعم الكامل والمشاركة النشطة في عملية إصلاح المنظمة، بما في ذلك مجلس الأمن.

إن عقد الفريق العامل لثلاثة اجتماعات رسمية، إلى جانب تسع جولات من المشاورات غير الرسمية، هو في واقع الأمر سجل باهر. ومع ذلك، فإن عدد دورات المشاورات المعقودة ليس مهما كأهمية التقدم المحرز. ووفدي يرحب بالانتقال من النظر في مجموعتي البنود إلى النظر في خمسة مواضيع ذات أهمية، وهي حجم مجلس الأمن الموسع؛ ومسألة التمثيل الإقليمي؛ ومعايير العضوية؛ والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن؛ والمساءلة.

ويرحب وفدي أيضاً بإجراء مناقشة إضافية بشأن استخدام حق النقض ويتطلع إلى الاشتراك في النظر في أية مواضيع أخرى قد تكون ذات أهمية بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، مثل اجتماع المجلس مع البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة؛ والإجراءات التي تكفل مزيداً من الشفافية في المجلس؛ والتقرير السنوي للمجلس المقدم إلى الجمعية العامة؛ والنطاق المناسب لدور مجلس الأمن في تحديد المعايير القانونية الدولية. وهذا النهج قد سمح لنا بتنظيم مناقشات محفزة للعمل، إلى جانب التوصل إلى نتائج مشجعة.

ومن حيث المبدأ، يرى وفد بلدي أن المناخ العالمي الحالي يتطلب توسيع مجلس الأمن من خلال زيادة عدد أعضائه بفئتيه الدائمة وغير الدائمة، بالنظر إلى أن عدد أعضاء الأمم المتحدة قد زاد أربعة أضعاف تقريباً منذ إنشاء المنظمة عام ١٩٤٥. بيد أن توسيع المجلس ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار أيضاً مسألتي الفعالية والمساءلة. والدول الـ ١٩١ الأعضاء في المنظمة تحتاج إلى تمثيل أكبر في مجلس الأمن. غير أنه ينبغي توزيع هذا التمثيل بشكل منصف في إطار حصص التمثيل الجغرافي للدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، كيما يكون بمثابة عالم مصغر.

وفي ضوء تعدد الآراء بشأن كيفية توسيع عضوية مجلس الأمن، يود وفدي أن يكرر البيان الذي أدلى به وزير خارجية تايلند خلال المناقشة العامة قبل أسبوعين، حيث دعا إلى إيلاء الأولوية لوضع مجموعة من المعايير ذات الصلة للعضوية قبل النظر في السماح بدخول عدد معين من الدول أو دولٍ بعينها.

بعبارات أخرى، قبل منح العضوية، على الأعضاء الجدد بمجلس الأمن أن يستوفوا مجموعة محددة من المعايير – على سبيل المثال، قدرتهم والتزامهم بالوفاء بمسؤولياتهم في ضمان السلام والأمن الدوليين وفي دعم السلطة الهامة للمجلس التي يجب أن تمارس بأقصى درجة من العناية والمسؤولية. وبالنظر إلى أن الدور الأساسي لمجلس الأمن هو ضمان السلام والأمن العالميين، فإن القدرة على القيام بتلك الوظيفة مهما كانت – على سبيل المثال، من خلال المساهمة بقوات وبموارد مالية في عمليات حفظ السلام – يمكن أن يصبح عاملا أساسيا.

وفي هذا الجانب من إصلاح الأمم المتحدة، على مجلس الأمن أن يرتبط بشكل أوثق مع باقي الأمم المتحدة. وبالتالي، يجب تحقيق المزيد من التفاعل والتنسيق والانسجام بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن أن تشكل الاجتماعات المنتظمة بين رؤساء الهيئات الثلاث نقطة البداية.

علاوة على ذلك، يجب أن توفر مثل تلك اللقاءات كذلك فرصا للتصدي بطريقة موحدة إلى مجموعة واسعة من القضايا، مثل بناء السلام فيما بعد الصراعات والإعمار والتنمية، وتعتبر الأخيرة أفضل وسيلة لمنع الصراعات وتتسم، تبعا لذلك، بأهمية لا يرقى إليها الشك في قضايا السلام والأمن العالميين. تنبغي إعادة النظر في العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتعلق بمسائل الميزانية وتعزيزها أكثر، لأن القرارات التي يتخذها المجلس يمكن أن تترتب عليها التزامات في الميزانية وبالتالي تؤثر ماليا على أعضاء الجمعية.

وعلى أي حال، يجب ألا يتم توسيع مجلس الأمن على حساب الشفافية والمساءلة. فمجلس الأمن يجب أن يمثل وجهات نظر المجتمع الدولي وإرادته، وأن يستجيب لها كذلك. كما يجب جعل عمليات صنع القرار شفافة.

أخيرا، يود وفد بلدي أن يتناول مسألة حق النقض. وكما ورد في المرفق الثالث من تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية (A/58/47)، فقد استخدم حق النقض، منذ بداية مجلس الأمن، ضد أكثر من ٢٠٠ قرار، أغلبها بالتصويت السلبي المنفرد لأحد الأعضاء الدائمين. يجب إعادة النظر في تلك الممارسة في ضوء الزيادة المقترحة لعضوية مجلس الأمن. وفي هذا السياق، ربما تكون هناك حاجة إلى إدخال نهج جديد يرمي إلى إضفاء مصداقية ومشروعية أكبر على استعمال حق النقض.

سيكتمل عما قريب إعداد تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ويتطلع وفد بلدي إلى توجيهه واقتراحاته من أجل المزيد من الإصلاح لمنظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يجب أن يؤخر التقرير البلدان الأعضاء عن صياغة أفكار وأساليب ابتكارية لتحسين أداء مجلس الأمن. إضافة إلى ذلك، مع اقتراب الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة بسرعة، يمكن لتنشيط وإصلاح مجلس الأمن وجعله أكثر استجابة، وكذلك للأمم المتحدة برمتها، أن يكون بشير بداية مرحبة بالعقد السابع من عمر هذه الهيئة.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إن تقرير مجلس الأمن (A/59/2) المقدم إلى الجمعية العامة أداة

مفيدة. لكن علينا أن نستمر في المساعي الرامية إلى جعله تحليليا بصورة أكثر.

يتيح لنا هذا التقرير فرصة لإلقاء نظرة على تقدم عمل مجلس الأمن وعلاقاته مع الجمعية العامة. وفي الواقع، أن الدور المتزايد لمجلس الأمن في مجالات جديدة، وتزايد المناقشات المواضيعية والاتجاه التشريعي الذي لاحظناه مؤخرا كلها تطورات تثير، بشكل جديد، قضية تفاعل مجلس الأمن مع الجمعية العامة ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتستحق تلك القضية تفكيرا حقيقيا. ونأمل أن يمكننا تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير من أن نعود خطوة إلى الوراء وأن نكرس أنفسنا لذلك التفكير.

وأنتقل الآن إلى قضية إصلاح مجلس الأمن. لقد كررنا، لعدة سنوات، أن التشكيل الحالي للمجلس لم يعد يتوافق مع الحقائق الجغرافية والسياسية الحالية. لا يمكننا أن نستمر في تجاهل تلك البينة؛ لأن مصداقية ومشروعية مجلس الأمن تتعرضان للخطر. وللأسف، أصبح واضحا على نحو متزايد في السنوات الأخيرة أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بهذه للقضية وصل إلى طريق مسدود.

إضافة إلى ذلك، ينتظر وفد بلادي باهتمام كبير المقترحات التي من المقرر أن يقدمها الفريق الرفيع المستوى المعني بهذا الموضوع. وفي الواقع، على الفريق أن يسلط، من خلال تناول مسألة إصلاح مجلس الأمن في سياقها الواسع، ضوءا جديدا ومناسبا على هذه المناقشة. وبالتالي، سندرس بعناية وروح متفتحة وبناءة تلك المقترحات – إلى جانب التوصيات التي يود الأمين العام أن يقدمها على أساس تقرير الفريق.

وتؤيد بلجيكا إجراء إصلاح متوازن وواقعي من شأنه أن يستجيب لآمال الغالبية العظمى من الدول – إصلاح من شأنه أن يقوي التمثيل، وتبعا لذلك، مشروعية مجلس الأمن، لكن دون المساس بفعاليته. وقدم وفد بلدي، مع مجموعة من البلدان التي توافق على هذا النهج، مقترحات عملية ترمي إلى توسيع فئتي عضوية مجلس الأمن. كما صغنا مقترحات ترمي إلى تقييد استعمال حق النقض. إننا مقتنعون بأن تلك المعايير ضرورية للتوصل إلى حل وسط.

في الواقع، نعتقد أنه من الأساسي أن تكون الدول الفاعلة على الساحة الدولية والتي لديها القدرة الدبلوماسية والمالية والعسكرية الضرورية لدعم الأعمال التي يضطلع بها مجلس الأمن قادرة على المشاركة في ذلك المحفل. علاوة على ذلك، دعت بلجيكا دائما إلى التوسيع الذي يراعي التوازنات الإقليمية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن علينا دراسة قضية زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية بشكل مباشر أو غير مباشر في أعمال المجلس. ويجب أن تدفعنا دينامية البناء الأوروبي، على وجه الخصوص، إلى التفكير في تمثيل الاتحاد الأوروبي داخل مجلس الأمن.

كما نشعر أنه من الملائم، بسبب الحقائق الجغرافية والسياسية المتغيرة باستمرار، الاستعداد لإجراء استعراض دوري لتشكيل المجلس – كل ١٠ أو ١٥ سنة، على سبيل المثال.

وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن وفدي سيستمر في المشاركة بشكل نشيط في المناقشات والأعمال المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن بنفس الروح البناءة التي حدت مقترحاتنا السابقة. ويمكنكم أن تعولوا على تأييدنا التام في هذه المهمة.

السيد المنصور (البحرين): السيد الرئيس، يسرّ وفد بلادي أن يشيد بتقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة.

وأود أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لرئيس المجلس، السفير إمير جونز باري، المندوب الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، على عرضه الواضح والشامل لهذا التقرير. إن التقرير يتضمن عادة نظرة شاملة لما قام به المجلس في العام الماضي في مجال مسؤوليته المباشرة وهي صون السلم والأمن الدوليين، وهي فرصة طيبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدراسة أعمال المجلس وتقييم أدائه وتقديم الملاحظات حوله.

كما يرحب وفد بلادي بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. إنها فرصة هامة لنا جميعا كأعضاء في هذه المنظمة لإبداء ملاحظاتنا بشأن هذا البند الهام.

إن تقرير مجلس الأمن المعروض علينا يشكل وثيقة هامة تحظى باهتمام الأعضاء الذين يتطلعون إلى صدورها كل سنة. فهو يتضمن بصورة شاملة الأعمال التي قام بها مجلس الأمن منذ العام الماضي وحتى الآن. كما يضم التقرير بين جنباته بعض الإحصائيات الهامة التي تعدّ مرجعا للوفود الدائمة ولجميع الباحثين والمهتمين بشؤون مجلس الأمن والأمم المتحدة على وجه العموم. على أن التقرير، رغم شموليته، يحتاج إلى كثير من الشرح والتحليل لأعمال المجلس، حيث يلاحظ أنه تضمَّن وثائق سبق إصدارها وقرارات تابع الجميع إصدارها في حينه. وهناك حاجة ماسة إلى تقييم أداء المجلس وتبيان النجاحات التي أحرزها والإخفاقات في عمله والعراقيل التي واجهته، والمقترحات التي تؤدي إلى تحسين فعالية أعماله. وهناك ملاحظة هامة سبق لنا جميعا التحدث عنها هي تأخر إصدار هذا التقرير الهام كل عام، حيث يصدر قبل أيام من مناقشته في الجمعية العامة مما يؤدي إلى صعوبة دراسته في هذه الفترة القصيرة جدا.

إن قيام مجلس الأمن بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة يأتي وفاء بما نص عليه الميثاق في المادة الرابعة والعشرين. وإن هذا الالتزام يجب الوفاء به بشكل كامل وثابت من جانب المجلس والأمانة العامة على حد سواء، لأنه يأتي من أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة الأساسية. وينبغي بالتالي أن يكون كافة أعضاء الأمم المتحدة على دراية تامة بما يجري في مجلس الأمن الذي يعمل بالنيابة عنهم ويتخذ قرارات تمسّ مصالحهم المباشرة، كما يشكل التزامات على الدول الأعضاء الوفاء بها. لذلك يجب أن تتاح الفرصة للجميع لدراسة هذا التقرير بوقت كاف وتقديم الآراء الهامة لتطويره.

ويود وفد بلادي التأكيد على أهمية العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، التي حددها العديد من مواد ميثاق الأمم المتحدة. وإن العلاقة بين الجهازين كانت موضع مناقشة مستفيضة خلال السنوات العشر الماضية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وقد أدت هذه المناقشات إلى توافق وجهات النظر في كثير من القضايا، كتحسين التقارير السنوية والتقارير الأخرى الخاصة المقدمة من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. كما أدت إلى إجراء مشاورات شهرية منتظمة بين رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن والأمين العام. وتسعى الجمعية العامة بموجب القرار ١٢٦/٥٨، الذي تضمَّن اقتراحات هامة من أجل تنشيط أعمال الجمعية العامة، إلى تحسين العلاقة بين هذين الجهازين. ونؤكد هنا على أهمية تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وهذا يتطلب من المجلس زيادة الشفافية في عمله، وتحسين أساليب عمله.

لقد تحدث عدد غير قليل من الدول الأعضاء عن مجلس الأمن ورأوا أنه بدأ ينظر في مسائل لا تخضع لولايته وإنما لولاية الجمعية العامة. إذ بدأ يوسع ولايته، وهي بصفة أساسية حفظ السلام والأمن الدوليين، لتشمل مسائل

كالفقر والأطفال والصراعات المسلحة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ويرى الكثير من الأعضاء أن هذه القضايا من اختصاصات الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

هذا وقد فسر عدد من الأعضاء ''هجرة'' القضايا من الجمعية العامة إلى مجلس الأمن بأنها لا تعود إلى رغبة المجلس في توسيع نطاق أنشطته وإنما تعود إلى عدم قدرة الجمعية العامة على التعامل مع تلك القضايا بصورة نشطة. لذلك لا بد للجمعية العامة من أن تكون أكثر فعالية ونشاطا وأن تتعامل مع القضايا بروح جديدة تعيد التوازن بين الجهازين حتى يسترد كل جهاز اختصاصاته المحددة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

إن وفد بلادي يشيد بالجهود الكبيرة التي يقوم بها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. كما يسجل امتنانه للفريق لما تمخض عنه حتى الآن من آراء ومقترحات رغم أن إحراز التقدم في هذه المجالات لا يزال كما يبدو بطيئا. فمنذ إنشائه في عام ١٩٩٣، قام بدراسة العديد من القضايا الخلافية بين الدول الأعضاء. ورغم عدم التوصل إلى اتفاق محدد على جوهر الإصلاح الذي ينشده الأعضاء، سواء بتحسين الإجراءات والأساليب المطلوبة، أو فيما يتعلق بعدد الأعضاء في مجلس الأمن، فإن المجلس هو المحفل الذي يلجأ إليه الجميع لتلمس الطرق التي تؤدي إلى الإصلاحات المطلوبة في المستقبل، بما يكلل جهوده بالنجاح في التوصل إلى حل للعديد من القضايا الجوهرية.

إن إصلاح مجلس الأمن أصبح مطلبا جوهريا، كما أن إعادة هيكلته وتحسين أدائه وإجراءاته أصبحت أيضا من أولويات القضايا المطروحة في الأمم المتحدة والشغل الشاغل للدول الأعضاء. وقد انصبت مناقشات الفريق العامل خلال السنوات الماضية كلها في هذا الإطار.

إن عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد تضاعف مرات وأصبحت مسألة التمثيل العادل لهذه الدول مطلبا رئيسيا يجب أن يأخذ في الحسبان هذه الزيادة في عضوية المجلس. كما أن القضايا المطروحة على جدول أعمال المجلس ازدادت بشكل كبير وأصبح مطلوبا من المجلس أن يولي لهذه القضايا اهتماما خاصا وأن يضاعف الجهود لأداء ولايته، مما يتطلب أن يكون المجلس ممثلا تمثيلا عادلا يأخذ في الحسبان مصالح الدول الأعضاء كافة.

ولا بد من الإشادة بالتحسن الذي طرأ على إجراءات المجلس وشفافية العمل الذي يضطلع به. ولا بد أيضا من الإشارة إلى زيادة تواتر عقد الجلسات المفتوحة والمناقشات والإحاطات الإعلامية التي مكّنت الدول الأعضاء من الاستفادة من عمل المجلس ومتابعة ما يجري من مناقشات فيه. إن هذا النجاح في أساليب عمل المجلس يجب أن يحفزنا لبذل المزيد من الجهد. وهذا يحتاج إلى التعاون والتكاتف من الجميع للوصول إلى الغاية المرجوة وهي أن نرى مجلس الأمن يمثل مصالح كافة الدول الأعضاء ويكون ملاذا للجميع، ينشدون مساعدته ويأمنون فيه على قضاياهم، حاميا للحق، مدافعا عن العدل.

السيد كيرن (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): أشكر سفير المملكة المتحدة السير إمير جونز باري على عرضه تقرير مجلس الأمن بوصفه رئيساً للمجلس.

لقد أثير خلال السنة الماضية عدد كبير من المسائل التي تناولها مجلس الأمن أثناء ممارسته لمسؤوليته الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ولا يزال وفد بلدي يعتقد أن ذلك يمثل تذكيرا واضحا بضرورة تكييف تشكيل المجلس بأعضائه الدائمين وغير الدائمين، وأساليب عمله،

بما في ذلك حق النقض، للتمكن من التصدي بشكل فعال للواقع الجغرافي السياسي في عالم اليوم. وفي مسألة زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، نكرر مطلبنا بمنح مقعد غير دائم لمنطقة شرق أوروبا، أسوة بمجموعات الدول الأفريقية، والآسيوية، وأمريكا اللاتينية ودول منطقة البحر الكاريبي.

ورغم بطء التقدم الذي يحرزه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن وزيادة أعضائه وما يتصل بها من أمور، فإننا نرحب بالجهود الخلاقة التي بذلها الرئيس السابق للجمعية العامة السيد جوليان هنت، ونائبا رئيس الفريق العامل، السفير غاليغوس تشيريبوغا ممثل إكوادور، والسفير فينافيزر ممثل ليختنشتاين، لتشجيع المناقشات الدائرة حول هذا الموضوع. وكان تركيز المناقشات على نقاط منفصلة، وتقديم وثائق مرجعية وتاريخية، ممارسة مفيدة في هيكلة المناقشات بشكل أفضل خلال العقد الماضي.

لكن ليس بوسعنا أن نمضي عقداً آخر في مناقشة المواضيع نفسها. وفي السنة الماضية، رحبت سلوفينيا بصدق بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ونتطلع باهتمام كبير إلى تقرير الفريق الذي سيقدم إلى الأمين العام في نهاية السنة وإلى التوصيات التي ستتمخض عنه. وننتظر من الفريق أن يتناول مجموعة من القضايا تمكّن المنظمة، بما فيها مجلس الأمن، من التصدي بشكل جماعي للتهديدات والتحديات التي تواجه عالمنا المعولم. ونتوقع أن تمثل قضية توسيع مجلس الأمن جزءاً من هذه التوصيات. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن ينسينا هذا الأمر المسائل الهامة الأخرى إذا ما أردنا أن نعزز من قدرة المنظمة على التصدي بشكل فعال لحالات الأزمات والقضايا التي تنتج عنها، ومن خلال تعزيز تعددية الأطراف وإقامة نظام دولي يعتمد على القانون الدولي. وستشارك سلوفينيا بشكل بنّاء في دراسة كل التوصيات التي سيتمخض عنها عمل الفريق.

وأغتنم هذه الفرصة لأقول إن بلدي يؤكد ضرورة إعطاء أعضاء الأمم المتحدة فرصاً أكبر للمشاركة في مداولات المجلس، خصوصاً عندما تؤدي تلك المداولات إلى قرارات ”شبه تشريعية“، تتخذ بمقتضى الفصل السابع من الميثاق وتكون ملزمة لأعضاء الأمم المتحدة. إن إحداث مزيد من الانفتاح في عملية صنع القرار من شأنه تعزيز مشروعية المجلس. ولكننا لا نزال نعتقد أن إبرام المعاهدات هو المصدر الرئيسي للالتزامات الملزمة للدول.

إن تعقيد التهديدات التي تواجه السلم العالمي، والأمن ورفاهية السكان في مختلف مناطق العالم يتطلب مزيدا من التعاون بين مختلف المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. ويوفر الفصل الثامن من الميثاق إطاراً لهذا التعاون يمكن استغلاله بشكل أفضل. وفي هذا الشأن، فإننا نتفق مع ما قاله سفير جنوب أفريقيا السيد كومالو صباح اليوم. وترحب سلوفينيا بالتوجه الذي شهدناه العام الماضي إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وستتسلم سلوفينيا السنة القادمة رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا المجال، نسعى إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك مع المنظمات الإقليمية الأخرى، من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

السيد بفانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير إمير جونز باري على عرضه البليغ لتقرير مجلس الأمن. ويثني وفد بلدي على عمل الأمانة العامة في تجميع ذلك المرجع القيِّم للمعلومات. ويمثل ذلك العرض استمرارا للحوار بين مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن اضطلاعه بمسؤولياته بموجب المادة الرابعة والعشرين من الميثاق. وسيعزز هذا الحوار العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في النهوض بمقاصد الميثاق ومبادئه.

إن إتاحة تدفق المعلومات الوافية إلى الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن شرط ضروري لتقييم طريقة تعامل المجلس مع القضايا السياسية. ولذلك ينبغي زيادة هذا التدفق. وقد تم تحسين الإحاطات الإعلامية التي تقدمها رئاسات المجلس المتعاقبة والمعلومات التي توفرها كل رئاسة على موقعها على شبكة الإنترنت. وتعكس زيادة عدد الجلسات العامة استعداد المجلس لمراعاة آراء الدول الأعضاء.

والنمسا، بصفتها دولة تساهم عادة بقوات حفظ السلام، ترحب بجهود المجلس لتعزيز الحوار مع الدول المشاركة بقوات. إن التعاون بين المجلس وهذه الدول في مرحلة مبكرة، أساسي لدى النظر في إنشاء ولايات جديدة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وترحب حكومة بلدي ترحيباً حاراً بالوعد الذي قطعه الأمين العام لجعل تعزيز حكم القانون أولوية خلال الفترة المتبقية من ولايته. وفي ضوء ذلك، ونظراً للدور الفريد الذي يلعبه المجلس والمسؤوليات التي يضطلع بها، بدأ وزير خارجية النمسا حواراً بشأن دور مجلس الأمن ووظائفه في تعزيز نظام دولي قائم على حكم القانون. وكخطوة أولى، ستعقد النمسا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماعاً لفريق يناقش السؤال التالي: ''هل يعدّ مجلس الأمن مشرعاً عالمياً؟''، وذلك خلال أسبوع القانون الدولي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وسينظم اجتماع هذا الفريق بالتعاون مع جامعة نيويورك، وهو يرمي إلى التقريب بين النظري والعملي بشأن هذا الموضوع الهام.

ظلت الأمم المتحدة تؤدي دوراً محورياً في سياسة النمسا الخارجية منذ أن أصبحت عضواً في المنظمة عام ١٩٥٥. ولذلك نحن نعلق أهمية كبيرة على شرعية وفعالية عمل المنظمة ونؤيد إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن.

وعلى غرار أغلبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن، فإن النمسا قلقة إزاء تنامي الفجوة بين تشكيل المجلس الحالي من جهة، والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتغير من جهة أخرى. ومن الضروري توسيع عضوية مجلس الأمن وتحقيق التوازن فيها، وكذلك زيادة شفافيته. ويجب أن نضمن اتسام مجلس الأمن كهيئة بالتمثيل الصادق للتنوع في ثقافات العالم ومناطقه، وذلك بتحسين تمثيله لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وتعرب النمسا عن تقديرها الرفيع لأعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وتتطلع كثيراً إلى التقرير الذي سيصدره. وتثق النمسا بأن هذا التقرير سيعطي حافزاً جديداً وابتكارياً للمناقشات الدائرة حول الإصلاح.

وقد دعت أغلبية واضحة من الوفود خلال المناقشة العامة بهذه الدورة إلى إصلاح مجلس الأمن. وبالرغم من تباين المواقف المحددة بدرجة ملحوظة، يبدو أن هناك زخماً يحتشد لإجراء إصلاح موضوعي. وهذا الزخم، بالإضافة إلى الحافز الجديد الذي نتوقع أن يوجده تقرير الفريق الرفيع المستوى، يشكل فرصة فريدة للتغيير. ولا يجب أن تفوتنا هذه الفرصة.

السيد كابيل (جزر مارشال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أشارك في هذه المناقشة بالنيابة عن جمهورية جزر مارشال.

وجزر مارشال، شأنها شأن الكثير من الدول الأعضاء الأخرى التي سبقت إلى التكلم اليوم، ترى ضرورة ملحة لإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن وعضويته. ولكي تحصل قرارات مجلس الأمن على الاحترام والدعم من المجتمع الدولي، يجب أن تصبح أساليب عمل المجلس أكثر شفافية وشمولاً، ويجب أن تُجعل العضوية أكثر تمثيلاً. وتؤكد جزر

مارشال مجدداً دعمها لتوسيع نطاق مجلس الأمن في كلا فئتي العضوية. ونؤيد تخصيص مقعد دائم جديد لليابان، كما نرى إيلاء أولوية لزيادة تمثيل البلدان النامية في المجلس. وتلك الإصلاحات من الأهمية بمكان إذا أريد للمجلس أن يحتفظ بشرعيته في ضوء الواقع السياسي والاقتصادي والجغرافي للعالم اليوم.

ويتطلع وفدي إلى المناقشات التي ستجري داخل إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية في وقت لاحق من هذه الدورة. ونرجو أن يتحقق تقدم كبير وأن يتفق الفريق العامل على توصيات تدفع عملية الإصلاح على نحو مجدٍ قدماً للأمام.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.